البنك المركزي العراقي

تقرير بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي

CBI
CENTRAL BANK OF IRAQ
1947
البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي (CBI)

تقرير تحليل بيانات بطاقة الأداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي (ESG)

2022

قائمة المحتويات

1. المقدمة..... 1
2. الملخص التنفيذي..... 4
3. الأهداف..... 8
4. نظرة عامة..... 10
5. مراحل نشأة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العراق..... 13
6. منهجية بطاقة الأداء..... 15
7. الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة..... 20
8. الاتجاهات العامة في نتائج بطاقة الأداء..... 30
9. تحليل نتائج أسئلة بطاقة الأداء..... 43
10. ملخص نتائج جودة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي..... 50
11. التوصيات..... 52
12. الملاحق..... 54

ملحق أ- مبادئ معايير الاستدامة 54

محلق ب- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف 2018، صفحة 9 55

محلق ج- أسئلة بطاقة الأداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة 56

الملحق د: قائمة المصارف المشاركة في التطبيق الفعلي الأول 63

الملحق هـ: قائمة الاختصارات 65

1.المقدمة

يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم التقرير الأول للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي. ويهدف هذا التقرير الى تقديم تحليل موضوعي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي العراقي، وإيجاد خط مرجعي للمقارنة به، إذ يمكن للمصارف من خلاله التعرف على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة واستهداف تعزيزها، ويعتبر الأداء الفعلي والتطبيق في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة هو مفتاح رؤية البنك المركزي العراقي طويلة الأجل لنظام مصرفي مستدام وتمويل مستدام في العراق.

قام البنك المركزي العراقي وبدعم من الخبراء الدوليين المستقلين وخبراء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بأنشاء وتطوير بطاقة الأداء وذلك بالاعتماد على دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام 2018، وذلك يأتي من إدراك البنك المركزي العراقي لحقيقة التطوير العالمي في الحوكمة المؤسسية وتزايد المطالب البيئية والاجتماعية للقطاع المصرفي، وكما يدرك البنك المركزي العراقي الأهمية الاستراتيجية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والافصاح وإعداد التقارير عنها في ظل الاهتمام التنظيمي المتزايد بها في الأسواق العالمية.

ففي عام 2021 اشترط كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والهند وسنغافورة عمليات الافصاح وإعداد التقارير الإلزامية المتصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وسيكون عام 2022 لحظة فاصلة حيث سيشهد زيادة عمليات الافصاح وإعداد التقارير الإلزامية في الولايات المتحدة وأستراليا وغيرها من الدول، والذي سينعكس تأثيره على القطاع المصرفي العراقي من ناحية الإفصاح في هذا المجال.

تتضمن الممارسات والإرشادات المستخدمة كمقاييس في بطاقة الاداء (ESG) مبادئ الحوكمة المؤسسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (G20/OECD) والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المختلفة والمبادئ التوجيهية في الافصاح وتقديم التقارير بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UN PRI)، وتشريعات الاتحاد الأوروبي، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC)، ومجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB)، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وارشادات محددة بشأن المناخ من فريق عمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) المعنية بالافصاحات المتعلقة بالمناخ (TCFD) وغيرها.

كما تدعم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ولجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي (BCBS) هذا المجال سريع النمو حيث أصدروا إرشادات خاصة بالإفصاح واعداد التقارير المتعلقة بالمناخ، وطورت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير للأداء ومواد داعمة للتقدم البيئي والاجتماعي والحوكمة المؤسسية.

قدم البنك المركزي العراقي مبادئ الاستدامة الخاصة بالمصارف في الملحق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية الالزامي للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام 2018 إدراكا منه للتحول المهم في الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بقضايا الاستدامة (الممارسات البيئية والاجتماعية

والحوكمة المؤسسية) ومن المتوقع أن تقوم المصارف بتضمين الممارسات الاجتماعية والبيئية والحوكمة (ESG) في استراتيجياتها وجميع عملياتها.

إن اعتماد أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو رحلة مستمرة وليس وجهة محددة، نظراً لأن الأسواق والمستثمرين يطلبون المزيد من المعلومات والأنشطة التفصيلية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وبالتالي ستضطر المصارف إلى تغيير السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بها.

ويود البنك المركزي العراقي أن يعرب عن امتنانه للخبراء الدوليين المستقلين في مجال (الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية) وفريق البنك المركزي العراقي الذين قدموا رؤئ قيمة حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإفصاح وإعداد التقارير في القطاع المصرفي العراقي، وأخيراً نقدر تعاون ودعم القطاع المصرفي العراقي لهذا المشروع.

مصطفى غالب مخيف

محافظ البنك المركزي العراقي

2.الملخص التنفيذي

2. الملخص التنفيذي

في عام 2018 بدأ البنك المركزي العراقي في العمل مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على إعداد برنامج لسنوات متعددة يهدف إلى تعزيز الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والافصاح وإعداد التقارير بشأنها في القطاع المصرفي العراقي، ويعد هذا التقرير وتحليل البيانات المفصح عنها من قبل القطاع المصرفي العراقي الخاصة بمتطلبات بطاقة الأداء جزءً أساسياً من هذه الأنشطة، إذ يتم قياس الوضع الحالي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي من خلال بطاقة الأداء والتي تمثل تشخيص اوجه الضعف للعمل عليها وتحسينها لبناء قطاع مالي سليم.

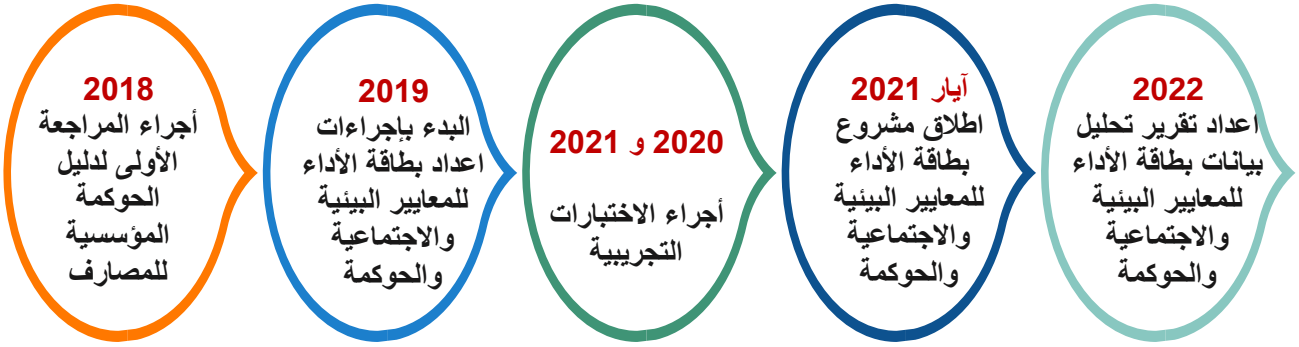

تشير نتائج تحليل بطاقة قياس الأداء (الشكل 1) إلى أن (10) مصارف من أصل (62) مصرفاً يمكن اعتبارها "مصارف عراقية رائدة " إذ حققت درجة أعلى من (70٪) في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، منها (9) مصارف خاصة و(1) مصرف أجنبي، وتمثل (8) مصارف تجارية و(2) مصرف إسلامي، وعلى الرغم من كونها مصارف رائدة إلا أنها مثل جميع المصارف الأخرى سيتعين عليهم مراجعة السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتحسينها باستمرار للاحتفاظ بالريادة في السوق المحلي لأنه مجال يتطور بسرعة وكل يوم هناك تطورات عالمية جديدة في افضل الممارسات (ESG).

حقق (11) مصرف من إجمالي (62) مصرفاً درجة تتراوح بين (61٪ و 70٪) وهي مصارف ذات سياسات وممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية جيدة، وان (10) مصارف منها هي مصارف خاصة، وتم تصنيف(14) مصرفاً من أصل (62) مصرفاً على أنها تتمتع بمستوى "مقبول" من تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، حيث حصلت على درجة تتراوح بين (51٪ إلى 60٪) وحصل(27) مصرفاً من أصل(62) مصرفاً (أي ما يشكل 43.6٪ من المصارف الخاضعة للتحليل) على درجة (50٪ فأقل) من حيث تبني الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وان (6) مصارف حكومية من أصل (7) صنفت ضمن فئة أداء ذات مستوى أولي في السياسات

والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ولذا فان هناك حاجة لتحسين الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ككل (ESG) في القطاع المصرفي العراقي.

الشكل (1)

عدد المصارف – جودة ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)

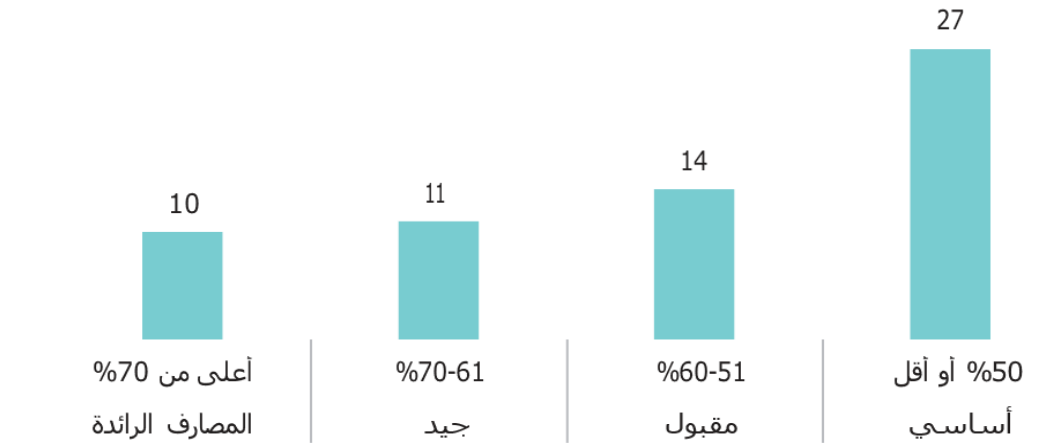

في ظل احتساب نتائج المصارف فإن أعلى درجة تم الحصول عليها هي (78٪)، وأقل درجة تم الحصول عليها هي (31٪)، وبدرجة وسيط [1]هي (56٪) (الشكل 2)، وتشير الدرجة المتوسطة البالغة (56٪)، أي ان (50٪) من المصارف حققت درجة أعلى من (56٪)، وأن (50٪) منها حققت درجة أقل من (56٪) وهي في مستوى أولي جدًا من حيث تطبيق السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

الشكل (2)

تصنيف المصارف في تحليل نتائج بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

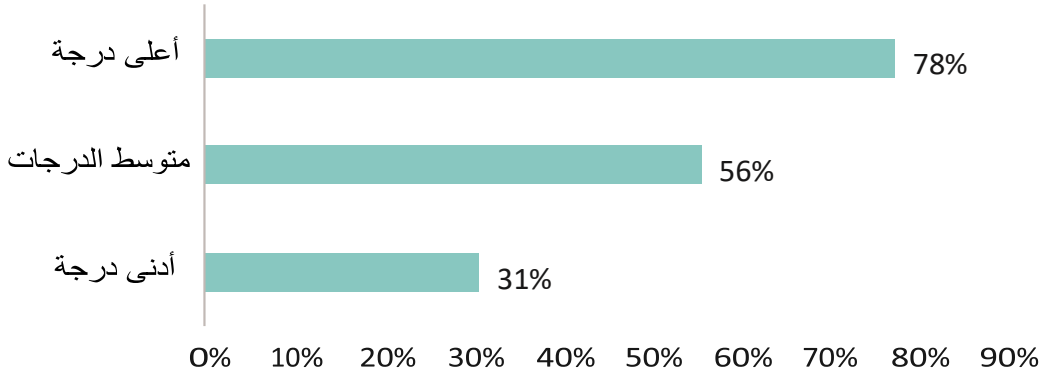

(1) تم استخدام الدرجات المتوسطة في عرض بيانات هذا التقرير، ما لم ينص على خلاف ذلك.

وفقا لنتائج الجزء الأول (إطار الحوكمة والالتزام) من تحليل نتائج بطاقة الأداء، فإن غالبية المصارف قد طبقت بعض مكونات أطر الحوكمة للسياسات البيئية والاجتماعية الجيدة (بوسيط يبلغ 71%) (كما في الشكل 3 والجدول رقم 1).

الشكل (3)

نتائج تحليل بيانات بطاقة الأداء للأجزاء 1 – 6

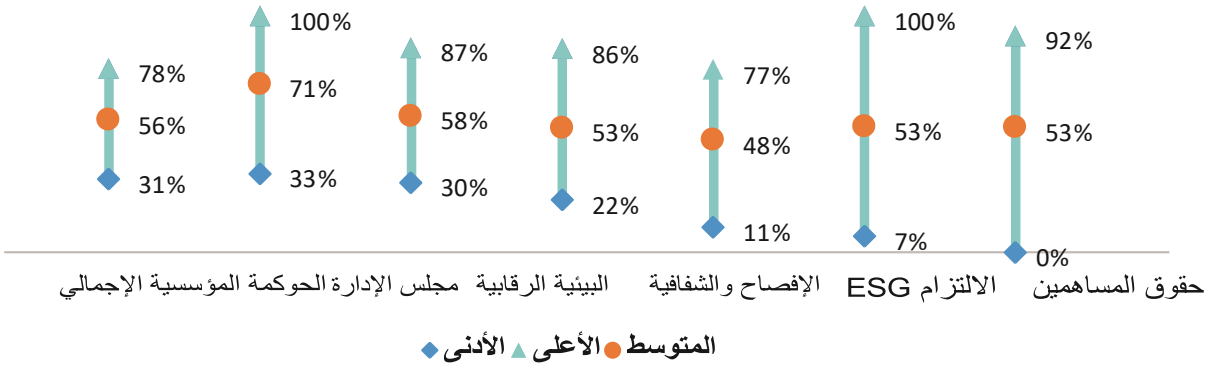

الجدول رقم (1)

الجزء	الموضوع	النسبة المئوية لدرجة الوسيط
1	أطار دليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	71
2	مجلس الإدارة	58
3	البيئية الرقابية	53
4	الإفصاح والشفافية	48
5	الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	53
6	دور المساهمين وأصحاب المصلحة	53

يتراوح متوسط الدرجات من (48٪ إلى 58٪) للأجزاء الأخرى من بطاقة الأداء (الأجزاء 2-6)، وهذا يشير إلى أن المصارف تنفذ بشكل جزئي فقط كل من الاستراتيجية والسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

يدرك البنك المركزي العراقي الحاجة الى الريادة في مجالات التمويل المستدام واستدامة المصارف، وتطوير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). ويوصي البنك المركزي العراقي على انه يجب ان تتضمن الانشطة المخططة للمصارف (التدريب، زيادة الوعي بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ادارة المخاطر، توفير الموارد اللازمة للتنفيذ، كما يجب ان يدعم دليل الحوكمة الخاص بكل مصرف والافصاح والتقرير السنوي تطوير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

ويُقترح أن يقوم كل مصرف بوضع وتمويل خطة عمل خاصة به للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وينبغي أن تشمل خطة العمل على الأنشطة والمسؤوليات الجماعية ومواعيد مراحل الإنجاز لضمان تحقيق الخطة، وينبغي أن يوضح التقرير السنوي المقدم للبنك المركزي العراقي بتفاصيل التقدم المحرز في الخطة، إذ سيستفيد الاقتصاد العراقي والصناعة المالية من تواجد مجموعة من المصارف القوية والمستدامة التي تأخذ مخاطر وفرص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على محمل الجد.

3. الأهداف

"إنه من المهم لتقدم مجتمعنا واقتصادنا، ان تكون لدينا حوكمة مؤسسية عالية الجودة، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية في شركاتنا" . [2] **M. King S.C. 2012**

"اصبحت القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) و الفرص والمخاطر المرتبطة بها اكثر صلة بالمؤسسات المالية، إذ تعد الاستدامة حالياً مسألة أخلاقية بالنسبة للمصارف، ولكنها ستصبح في القريب العاجل مسألة اقتصادية مما يؤدي إلى ظهور فئة جديدة من المخاطر تُعرف باسم المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ان الطلب المتزايد من المستثمرين على المنتجات المستدامة بالاضافة الى الضغط المتزايد من الهيئات التنظيمية يسلط الضوء على حاجة المصارف الى مراعاة مخاطر (ESG) في اطار نظام ادارة المخاطر الخاص بهم". [3] **KPMG, 2021**

يهدف البنك المركزي العراقي من خلال تحليل بيانات بطاقة الاداء الى رفع مكانة القطاع المصرفي العراقي من خلال ضمان ان المصارف تأخذ بنظر الاعتبار وتتعامل بجدية مع قضايا الاستدامة والحوكمة المؤسسية والتي تشمل الاعتراف بالقضايا البيئية والمجتمعية.

ان بطاقة الأداء هي وسيلة لتعزيز الامتثال والعناية الواجبة وتقييم الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) من اجل تحديد فرص التحسين المنهجي.

من المتوقع أن تؤدي بطاقة الأداء الأدوار التالية:

توفير إطار موحد ومنهجي للجهات التنظيمية والرقابية والمصارف والمستثمرين يتمكنون من خلاله تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لكل مصرف على حدة والمستوى العام للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.
توجيه انتباه المصارف إلى أهمية الممارسات المتكاملة في مجال (ESG) وتمكين المصرف من تقييم جودة الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية، وتحفيزها على تعزيز ممارساتها.

(2) مايكل جون مؤلف دليل حوكمة الشركات لجنوب افريقا ذكر هذا في مقابلة مع بروس ويتفيلد أجريت بتاريخ 2012/3/13، متاح على الرابط الالكتروني (www.ey.com/za).

(3) شركة KMPG مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المصارف عام 2021، متاح على الرابط الالكتروني (www.kpmg.com).

	توفير طريقة منهجية لتحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمصارف باختلاف حجم وتعقيد انشطتها والتي ينبغي أن تساعد في تحسين ممارسات (ESG).
	مساعدة البنك المركزي العراقي على جمع وتحليل البيانات المصرفية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وتحديد نقاط القوة والضعف، ومتابعة تقدم المصارف نحو أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة المؤسسية.
	تعريف القطاع المصرفي العراقي وحثه على مزيد من الإصلاحات وإرشاده لرفع مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
	ضمان ان القطاع المصرفي العراقي قادر على المنافسة مع المصارف الأخرى في المنطقة من حيث بناء سمعة جيدة للقطاع المصرفي العراقي في مجال ممارسات (ESG).

"الحوكمة المؤسسية هي رحلة ووسيلة لخلق ثقة في السوق ونزاهة الأعمال، وهذا بدوره ضروري للمؤسسات التي تحتاج إلى الوصول إلى رأسمال المساهمين لأجل الاستثمار طويل الأجل ".[4]

ومع ذلك، فإن "أفضل إطار للحوكمة المؤسسية لا يضمن القبول والتنفيذ إذا لم تلتزم المصارف بهذا الإطار". [5]

ملاحظة

كما هو الحال في جميع أطر التقييم، فان منهجية تحليل بيانات بطاقة الاداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي لها ايضاً محدداتها الخاصة، حيث لا يعتبر الحصول على درجة عالية في بطاقة الاداء بمفرده مؤشراً على الاداء المالي الحالي أو المستقبلي أو اداء سعر السهم، هناك ايجابيات وسلبيات لأي نظام تقييم للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث لا يوجد نظام يمكنه التنبؤ بشكل عام ودقيق بمستوى (ESG) الحقيقي داخل المصرف، حيث لا يمكن تفسير ذلك إلا من وجهة نظر داخلية من خلال مجلس الادارة اثناء قيامه بأعماله المنوطة به، وعلاوة على ذلك قد يتغير الوضع في ضوء قرار سلبي للمجلس، وبالتالي فان بطاقة الأداء الحالية تجسد بعض القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وبما انها تملئ من قبل موظفي المصارف انفسهم فقد يحدث بعض التحيزمن قبلهم، وقد تم التحقق من اجابات المصارف من قبل البنك المركزي العراقي.

(4) مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة دول العشرين، عام 2015.
(5) (Strenger, C) دور مبادئ حوكمة الشركات واهمية الامتثال والقضايا الرئيسية في المانيا، مجموعة الدول الاروبية والاسيوية ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4. نظرة عامة

تحولت توقعات السوق من التركيز البسيط على ممارسات الحوكمة المؤسسية (CG) إلى تركيز أوسع على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والتي تؤدي إلى استدامة المصارف، وكان هذا التحول مدفوعًا بالحاجة إلى إدارة قضايا مثل الاستدامة وتغير المناخ والمطالب الإيثارية للمستثمرين الجدد.

تُعرف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على أنها:- مجموعة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي يجب ان تراعيها المؤسسات عند إدارة عملياتها والمستثمرين عند القيام بالاستثمارات، فيما يتعلق بالمخاطر والآثار والفرص ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر:

القضايا البيئية:

هي التغييرات في البيئة الطبيعية أو المادية، سواء كانت محتملة أو فعلية (مثل منع التلوث أو السيطرة عليه، والتأثيرات على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وانبعاثات الكربون، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الموارد المائية والبحرية)

القضايا الاجتماعية:

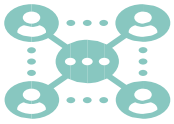

هي الآثار التي تنعكس على المجتمع المحلي والافراد العاملين بالمؤسسات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، علاقات العمل، قضايا الصحة والسلامة، حقوق الإنسان، بما في ذلك سلسلة العمليات والانشطة مع الزبائن والمجتمع وعمليات التنوع والشمول المالي).

الحوكمة:

تشمل هياكل وعمليات الحوكمة المؤسسية التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات ومراقبتها (مثل هيكل مجلس الإدارة السليم وتنوعه، والسلوك الأخلاقي، وإدارة المخاطر، والإفصاح، والشفافية) بما في ذلك حوكمة السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية الرئيسية،[6] والتي في بعض الأحيان تكون أكثر تقدمًا في كيان ما ولكنها مع ذلك تحتاج للمزيد من الاهتمام لتقديم نهج شامل ومستمر لتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

يوجد عدة مناهج لتقييم (ESG) وان بطاقة الاداء هي اداة لتقييم التقدم في هذه الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ويوجد العديد من الممارسات لمساعدة المؤسسات على تقييم وادارة هذه الممارسات منها على سبيل المثال لا الحصر المعايير الصادرة عن (TCFD, PRI, GRI, IFC, SSE, ISSB) وهناك بعض المعايير الخاصة بتغير المناخ.

بالنسبة للمصارف تم تطوير نهج واحد للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من قبل الشبكة المصرفية والمالية المستدامة (SBFN)، كما تتوفر ايضاً لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير اداء تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والعديد من المجالات الاخرى، وأن ذات

(6) دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسة الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن 2021.

المؤسسة لديها ادوات لتقييم ودعم التنمية في انظمة الادارة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية(ESG)، يركز برنامج لـمؤسسة التمويل الدولية (IFC) تحديداً على ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESMS) لزيادة الوعي والممارسات المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة في المؤسسات المالية، والهدف هو ان تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتطوير استجابات بيئية واجتماعية أفضل، مما يؤدي الى زيادة مرونة المؤسسة المالية والزبائن على مواجهة المخاطر والتعامل معها.

لماذا الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مهمة ؟

تغطي العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة مجموعة واسعة من المواضيع والقضايا، وكثير منها على سبيل المثال، تغير المناخ، والذي يؤثر سلبيا على مؤسسات أو قطاعات أو بلدان معينة، ولكنه يمكن أيضا أن يضر باستقرار الاقتصاد ككل. وقد أصبحت العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة مقياسًا جيداً لتقييم كيفية تحديد الشركات للمخاطر والفرص غير المالية وإدارتها.

يطالب المستثمرون واصحاب المصلحة في جميع انحاء العالم المؤسسات بشكل متزايد بتحديد إطار (ESG) ونهجها لتقييم استدامتها على المدى الطويل وقدرتها على خلق القيمة، ان مخاطر وممارسات (ESG) لها تأثير كبير محتمل على قضايا الاعمال ذات الصلة بنجاح المؤسسة طويل الاجل.

- **عوائد أفضل**: أظهرت الدراسات أن درجات وممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الأعلى ترتبط بزيادة الربحية والعائد على الموجودات (ROA).
- **الحد من المخاطر** - يمكن أن تساعد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحديد المخاطر قصيرة الأجل وطويلة الأجل، اعتمادًا على القطاع ونموذج الأعمال المعني.
- **إدارة الفرص** - قد يكشف تغير السوق والظروف غير السوقية عن الاحتياجات غير الـمُلبَّاة للسلع والخدمات الجديدة، والقواعد الاستهلاكية المحتملة، والتحالفات الاستراتيجية المحتملة لحل تحديات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **سمعة المصرف** - يمكن لـلممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تعزيز ترخيص الكيان للعمل مما يسهل تحقيق أهداف الأعمال والاستجابة لسيناريوهات الأزمة مع أصحاب المصلحة ومجموعة المالكين الرئيسيين، ويعزز اهتمام المستثمرين.
- **الثقافة والقيمة الجوهرية** - نضج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو مؤشر على التزام المؤسسة ببناء قوة عاملة عالية الأداء وموجهة نحو الهدف.

مفهوم بطاقة الأداء

بطاقة الأداء هي أداة لتركيز المناقشة وزيادة الوعي وتشجيع التغيير على مستوى المؤسسة، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، إنها أداة تساعد في تحديد شكل التعامل مع الحوكمة المؤسسية والمخاطر البيئية والاجتماعية أو مؤشرات الخطر (العلامات الحمراء) التي تحتاج إلى المعالجة وكذلك تحديد فرص التطبيق لافضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي هذا التقرير يشار إلى الحوكمة المؤسسية والقضايا البيئية والاجتماعية بالمختصر ESG.

إذاً فإن بطاقة الأداء هي استبيان للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لكل مصرف على حدة.

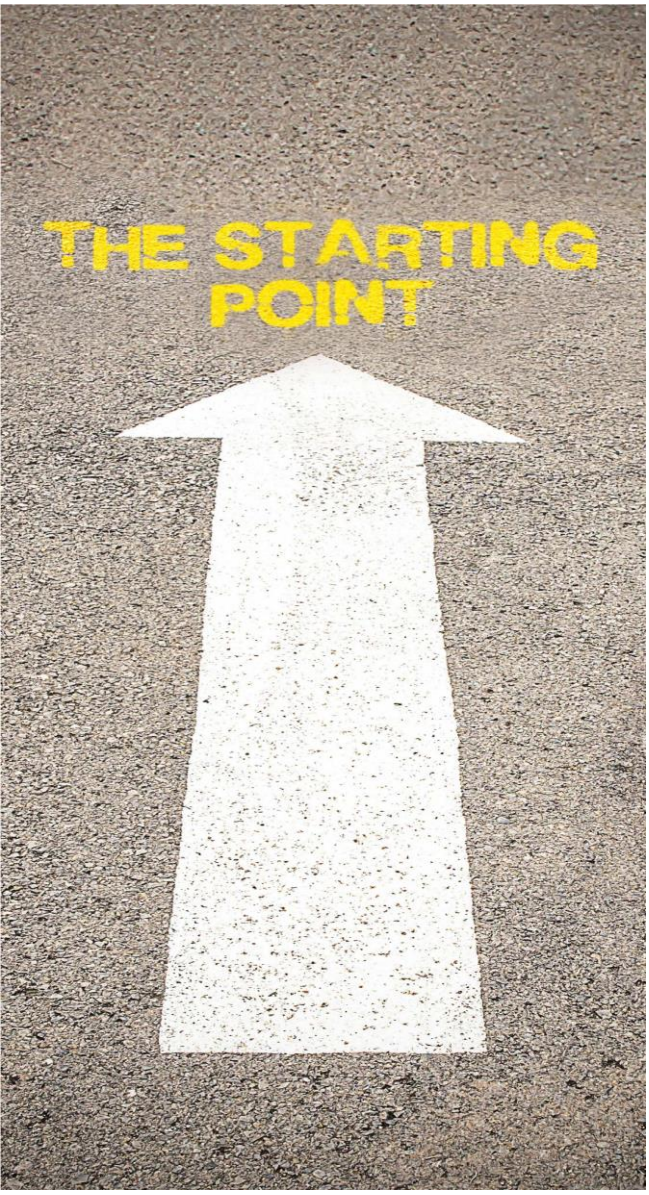

من يستخدم بطاقة الأداء

استخدم نهج بطاقة الأداء لأول مرة في عام 2000 في ألمانيا لتقييم فاعلية إجراءات الحوكمة المؤسسية، ووفي الشرق الأوسط في عام (2010-2019) اتبعت آسيا نهجاً يشجع المقارنة بين البلدان والمناطق بشأن تطبيق الحوكمة المؤسسية، لا سيما في الشركات والمصارف المدرجة في الاسواق المالية، وقد تطور هذا النهج ليشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

يعتمد تطبيق بطاقة الاداء على اطر الرقابة والتنظيم داخل البلد لتحسين ممارسات (ESG) والإطار المحلي للحوكمة المؤسسية، تم استخدام بطاقة الاداء لتحسين الحوكمة المؤسسية بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية في العديد من البلدان من خلال اسواق الاوراق المالية في فلسطين والأردن وفي دول كبيرة وصغيرة بما فيها الهند وفيتنام واذربيجان، **ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان البنك المركزي العراقي (CBI) هو أول بنك مركزي في المنطقة يقود ويطبق منهجية بطاقة قياس الاداء في القطاع المصرفي.**

ان الاساليب المستخدمة في تصميم ومنهجية بطاقة قياس الاداء العراقية مستوحاة من مناهج بطاقات الاداء المتاحة الناجحة، بما في ذلك المنهجية المتفق عليها والمستخدمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) ومجموعة البنك الدولي لتقييم ممارسات (ESG) في المؤسسات.

تم استيفاء المنهجيات المعتمدة في كل دولة فيما يتعلق ببطاقة الاداء وتكييفها لتلبية القوانين والتعليمات واللوائح المحلية. يشير تحليل بيانات بطاقة الاداء بصورة واضحة الى مجالات التحسين بما يؤدي الى امتثال القطاع المصرفي العراقي للممارسات الجيدة والوصول الى نظام (ESG) فعال.

5. مراحل نشأة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العراق

إن الهدف من اصدار تقرير تحليل بيانات بطاقة الأداء معرفة مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي، وبعد أن يوضح هذا التقرير مستوى الممارسات الحالية من المتوقع ان يقدم ايضاً معلومات عن مجالات التنمية والتقدم ذات الأولوية للمصارف والقطاع ككل. وهو جزء من استراتيجية البنك المركزي العراقي لبناء المعرفة والمهارات في السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والخدمات المصرفية والتمويل المستدامين.

بدأت الرحلة في عام 2018 وشملت المعالم الرئيسية الموضحة في المخطط ادناه:

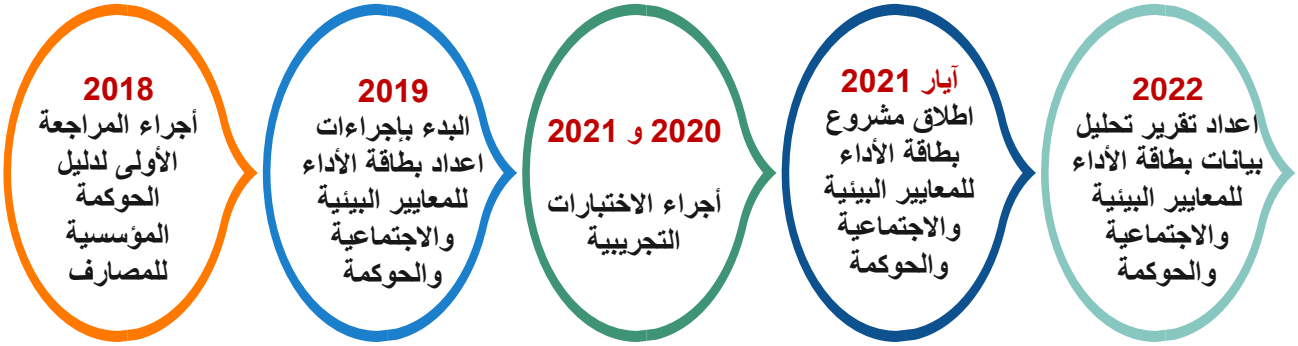

تم تصميم بطاقة أداء البنك المركزي العراقي الالزامية للمصارف بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وتتضمن أسئلة تعكس الأطر القانونية والتنظيمية المحددة للحوكمة المؤسسية للمصارف في العراق، وهي أيضًا أول بطاقة أداء تخصص جزءا موجزاً ومتميزاً للاعتبارات البيئية والاجتماعية (الجزء الخامس من بطاقة الاداء)، حيث يؤخذ بالاعتبار الممارسات المنطبقة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومعايير التقارير المالية (IFRS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA) مع الاخذ بنظر الاعتبار المعايير الأخرى الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمواد الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي وفريقها المعني بالافصاحات المتعلقة بالمناخ، والشبكة الدولية للحوكمة (ICGN)، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل(IIRC) وغيرها.

وتتطلب القوانين والتعليمات العراقية المنظمة للعمل المصرفي هيكلاً من مستوى واحد لمجلس الإدارة يشبه تلك التي تم تطويرها في العديد من البلدان مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وأستراليا والعديد من البلدان الأخرى، كما وتم الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي العراقي عند تصميم بطاقة الأداء.

ويتمثل منظور بطاقة الأداء في أن المصارف عليها التزام في اتباع القوانين والتعليمات والسعي من أجل ممارسات جيدة في مجال القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بالاضافة الى التزامات القوانين والتعليمات، ويعتمد استقرار وتوسع الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عمل القطاع المصرفي، وبالتالي ليس من المهم أن تكون المصارف ذات حجم كبير أو صغير، مدرجة أو غير مدرجة في سوق الاوراق المالية، إذ يجب على جميع المصارف أن تطمح الى الممارسات العالمية للحوكمة المؤسسية.

استند تقييم كل مصرف إلى معلومات موثوقة ومتاحة وبيانات مصرفية بناءً على السنة المالية 2020 وعلى الوثائق التي تم إرسالها الى البنك المركزي العراقي من قبل المصارف. وتم تكليف موظف معين من كل مصرف، وعادة ما يكون أمين سر مجلس الادارة بالإجابة على استبيان بطاقة الأداء والتوقيع عليه. وقد تم ايضا التوقيع على بطاقة الأداء المقدمة من قبل الادارة التنفيذية لكل مصرف وارسالها إلى البنك المركزي العراقي، حيث تعد انعكاساً موثوقاً للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصرف.

ويعد امراً هاماً أن يتم تنفيذ مبادئ الحوكمة المؤسسية، جنباً إلى جنب مع القيم والمفاهيم البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً في الممارسة العملية وليس مجرد النظر إليها وقبولها على المستوى النظري، إذ إن مجرد قبولها نظرياً ليس إلا ممارسة لا تفي بالغرض، وان الغرض من التقييم هو التحديد من قبل الأشخاص المطلعين داخل المصارف فيما إذا كانت مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تنفذ فعلياً.

6. منهجية بطاقة الأداء

تم تصميم أسئلة بطاقة الأداء (ESG) عام 2020 من خلال لجنة مشتركة من قبل فريق من البنك المركزي العراقي وخبراء من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومن ثم قام البنك المركزي العراقي بتطبيقها على القطاع المصرفي العراقي إلزامياً.

المصارف والمعلومات المشمولة

من أجل تقديم نظرة شاملة على الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي، بما في ذلك المصارف التجارية والمصارف الإسلامية وفروع المصارف الأجنبية، إذ تم إلزام جميع المصارف (الحكومية، الخاصة، فروع المصارف الاجنبية) بإكمال بطاقة الأداء وتقديمها إلى البنك المركزي العراقي.

أكمل (62) مصرفًا بطاقة الأداء (الملحق د)، وتم استثناء المصارف المرخصة حديثاً والمصارف التي تحت وصاية البنك المركزي العراقي من التطبيق الأول لبطاقة الأداء.

بناءً على المعلومات ذات الصلة من البيانات المالية لسنة (2020)، أكمل كل مصرف من المصارف الـ (62) المشاركة استبيانًا من (90) سؤالاً وقدم الإجابات والادلة المؤيدة إلى البنك المركزي العراقي في عام (2021)، وتم تحديد ثمانية أسئلة إضافية تتعلق بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مع العرض أن ثلاثة أسئلة في الجزء السادس لا تنطبق على المصارف الحكومية وتم تعديل الدرجات بما يتناسب مع هذه الاختلافات.

تضمنت مصادر المعلومات المؤيدة للإجابات على كل من أسئلة بطاقة الأداء التقرير السنوي للمصرف، والبيانات المالية، والإفصاحات العامة والتنظيمية المقدمة إلى الجهة الاشرافية (البنك المركزي العراقي) وسوق الأوراق المالية، وإشعارات اجتماع الهيئة العامة السنوي، ومحضر وتقارير عن نتائج اجتماع الهيئة العامة السنوي، والنظام الأساسي للمصرف، والمعلومات والبيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للمصرف، كما قدم البنك المركزي العراقي لجميع المصارف قائمة بالوثائق المطلوبة لإثبات الإجابات ذات الصلة بأسئلة بطاقة الأداء.

الأجزاء الرئيسية لبطاقة الأداء وطريقة احتساب الدرجات

ركزت الأسئلة الواردة في بطاقة الأداء على ستة إجزاء رئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتي تم اعتمادها من قبل دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف والصادر عن البنك المركزي العراقي في عام 2018 (المسمى خلال هذا التقرير بـ "الدليل" أو "دليل الحوكمة المؤسسية") والممارسات الأخرى التي تعتبر ممارسات مقبولة عالميًا. وعلى وجه التحديد، فإن الأجزاء هي:

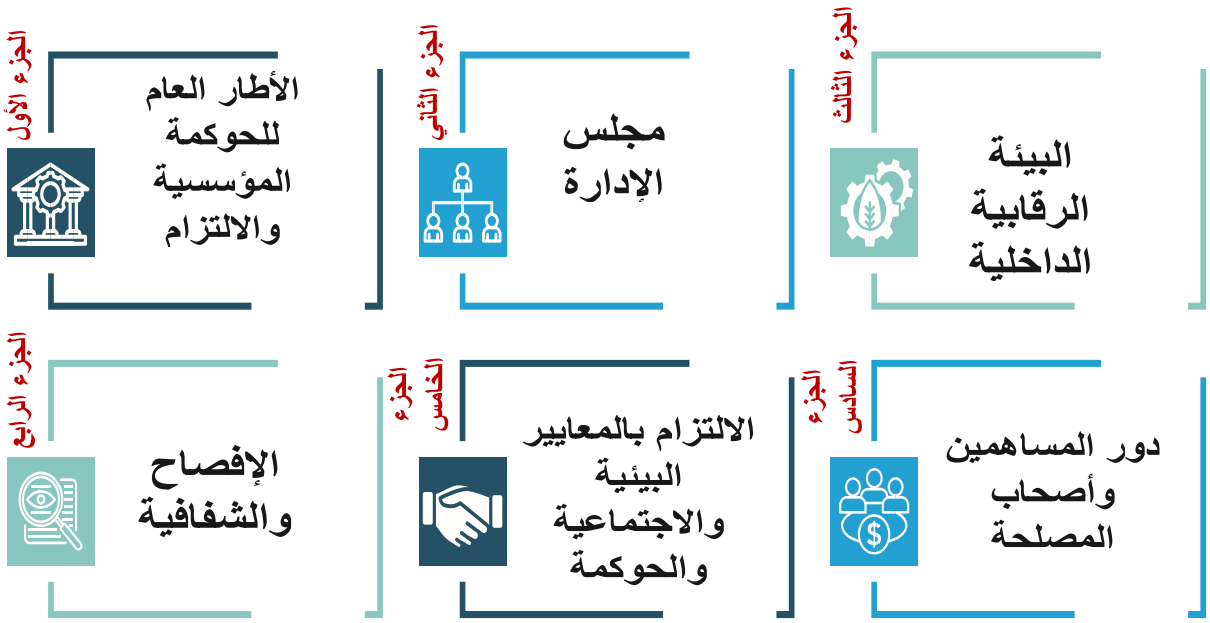

لقد تقرر بالنسبة لبطاقة الأداء الصادرة عن البنك المركزي العراقي أنه لا ينبغي تطبيق الترجيح على الفئات أو مجموعات الأسئلة وأن الأهمية النسبية للأجزاء السابقة الذكر ستنعكس في عدد الأسئلة في كل جزء.

تم تصنيف المصارف بشكل فردي وفقًا للإجابات المرسلة من قبل المصارف الى البنك المركزي العراقي، وتم تخصيص درجتين كحد أقصى لكل سؤال، ولكل جزء عدد مختلف من الأسئلة التي تناولت القضايا ذات الصلة والمتعلقة به.

ويبين الجدول رقم (2) أدناه عدد الأسئلة والفئات المتفق عليها.

الجدول رقم 2

الجزء	الموضوع	عدد الأسئلة
1	أطار دليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	6
2	مجلس الإدارة	* 30/22
3	البيئية الرقابية	18
4	الإفصاح والشفافية	21
5	الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	11
6	دور المساهمين وأصحاب المصلحة	* 12
		98/87

(*) أجابت المصارف الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية في عملياتها ولديها هيئة شرعية على ثمانية أسئلة إضافية في الجزء الثاني تتعلق تحديدا بواجبات الشريعة على النحو الوارد في المادة (10) من الدليل، مع إعطاء المصارف الحكومية خصوصية في عدم الإجابة على ثلاثة أسئلة في الجزء السادس وهي كل من السؤال (1)، (3) و(10)، وذلك لان هذه الأسئلة لا تنطبق على المصارف الحكومية التي يكون لها مساهم واحد فقط يتمثل بالحكومة (وزارة المالية)، وتم تعديل طريقة احتساب الدرجات لاستيعاب هذه الحالات الاستثنائية.

شمل التقييم العديد من الجوانب المختلفة للانشطة والعمليات المصرفية، وهذه الجوانب مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، وهذا يعني أن السؤال أو المعيار المستخدم في أحد أجزاء التقييم قد يكون قابلا للتطبيق في إجزاء آخرى، وتركز بطاقة الاداء الحالية على دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي عام (2018).

صادق كبار المسؤولين في كل مصرف على أسئلة بطاقة الأداء، وذلك لضمان صحة الإجابات المقدمة إلى البنك المركزي العراقي، إذ تكون المصادقة من قبل المدير المفوض في المصارف الخاصة، والمدير العام في المصارف الحكومية، والمدير الاقليمي لفروع المصارف الاجنبية، وكان كل منهم مسؤولاً أيضاً عن قيادة فريق العمل داخل المصرف وتقديم الاجابات والمستندات والوثائق الخاصة ببطاقة الأداء، والتأكد من أن هذه الإجابات تعكس بدقة موقف المصرف من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

النتائج النهائية لاستبيان بطاقة الأداء للمصارف

تم مراجعة وتدقيق الإجابات الخاصة ببطاقة الأداء المرسلة من قبل المصارف، من قبل فريق عمل البنك المركزي العراقي المكون من ثلاث مراحل لتقييم وفحص إجابات كل مصرف لتحقيق أقصى قدر من الموضوعية والشفافية وعدم التحيز.

في **المرحلة الأولى** من عملية التقييم، قام فريق العمل بتحديد الدرجات وفحص المستندات والوثائق وتثبيت الملاحظات والتعليقات على اجابة كل مصرف، وتضمنت **المرحلة الثانية** قيام مجموعة اخرى من موظفي فريق عمل البنك المركزي العراقي بمراجعة مستقلة لتعليقات المرحلة الأولى لكل مصرف، وتثبيت ملاحظات أخرى مرتبطة بكل سؤال تم مراجعته والتحقق منه، بينما **المرحلة الثالثة** هي عبارة عن فحص موضوعي شامل أجراه مدير مشروع البنك المركزي العراقي الذي قام بمراجعة التعليقات والملاحظات والمصادقة على الدرجات النهائية لكل سؤال ولكل مصرف.

بينت نتائج التقييم المكونة من ثلاث مراحل المعلومات والبيانات المستخدمة لاجراء التحليل في هذا التقرير، ومن خلال تحليل النتائج يمكن تصنيف المصارف بالفئات الآتية:

مستوى المصرف العراقي

رائد	جيد	مقبول	أساسي
إذا حقق المصرف نتيجة أعلى من 70%	إذا حقق المصرف نتيجة بين 61% و70%	إذا حقق المصرف نتيجة بين 51٪ و60	يتطلب التحسين إذا حقق المصرف نتيجة 50٪ أو أقل

حصلت المصارف الرائدة على درجات أعلى من (70%)، وعلى الرغم من أنها رائدة في تطبيق الأعمال السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلا أنها ستبقى بحاجة ماسة إلى مراجعة وتطوير هذه الممارسات، لأنها تتصف بكونها مجال سريع التطور، وعلى سبيل المثال الخبر التالي يدل على التطور السريع الذي يحدث في هذا المجال.

أفيد في حزيران من عام 2022 أن "المفوضية الأوروبية والمجلس والبرلمان الأوروبي حصلوا على اتفاق مؤقت بشأن مسودة **التوجيه الخاص بإعداد تقارير استدامة الشركات (CSRD).**

ستنطبق القواعد على جميع الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة المدرجة في اسواق الاوراق المالية، والشركات غير الأوروبية التي لها فرع في الاتحاد الأوروبي وصافي حجم مبيعاتها 150 مليون يورو في الاتحاد الأوروبي. وسيبدأ تطبيق التوجيه الخاص بإعداد تقارير استدامة الشركات في الأول من يناير (2024) للشركات الملزمة بإعداد التقارير غير المالية. [7]

في العراق لا توجد خطة حالية في هذه المرحلة لنشر تصنيفات محددة لكل مصرف بعد تحليل بياناته، ومع ذلك، ستتمكن المصارف من تقييم موقفها مقارنة بالمصارف الأخرى فيما يتعلق بالسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وقد تؤدي بطاقة الأداء إلى مناقشات مستنيرة بين البنك المركزي العراقي وكل مصرف حول كيفية تحسين كل مصرف لممارساته في مجال ممارسات (ESG).

مراجعة وتحليل البيانات

تحقق فريق العمل في البنك المركزي العراقي من دقة البيانات التي قدمتها المصارف وأرسلوا البيانات التي تم التحقق منها بشكل مرمز إلى خبيري التقييم المستقلين الدوليين اللذين يساعدان البنك المركزي العراقي في هذا المشروع، وتمت مقارنة البيانات مع بعضها البعض لضمان الموثوقية والشمولية والثبات والقابلية للمقارنة، وأرسلت عدة طلبات للتوضيح والمراجعة إلى فريق البنك المركزي العراقي أثناء عملية تقييم البيانات. وتم استخدام الحزمة الإحصائية Stata 17 لإجراء اختبارات متعددة ذات

(7) شركة ارنست اند يونغ، النشرة الاخبارية عن التطورات الخاصة بمعايير الاستدامة، آب 2022.

دلالة معنوية إحصائية وتحليل الانحدار على البيانات التي تم جمعها. وتم استخدام اختبارات T لاختبار الدلالة المعنوية الإحصائية للاختلافات في متوسطات المجموعة. حيث أن المتوسط الحسابي 'mean' هو نفسه المعدل 'average'، وتم تحليل الدلالة المعنوية الإحصائية لاختلاف قيم الوسيط median بين المجموعات باستخدام الأمر وسيط "median" في البرنامج Stata، حيث يمثل الوسيط median متوسط درجات المجموعة.

ولإجراء بعض التحليلات وتحقيق فهم أفضل للممارسات الجيدة والممارسات السيئة للمصارف، تم تقسيم مجموعة المصارف الـ (62) إلى ثلاث مجاميع كالتالي: أعلى (15) مصرفا من حيث درجات الأداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، أدنى (15) مصرفا من حيث درجات الأداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والمجموعة الوسيطة المكونة من (32) مصرفاً.

إذ يوضح (الشكل رقم 3) سالف الذكر الحد الأقصى والحد الأدنى للنقاط التي حصلت عليها المصارف، مع نقطة تصور القيمة الوسيطة في جميع المصارف، ولدى مراجعة البيانات الموضوحة في الشكل رقم (3) يتبين بأن معدل الدرجات هو (من 0 إلى 100) درجة، مما يشير إلى انتشار واسع للممارسات بمستويات من ضعيف جداً إلى جيد جدًا.

ملاحظة يمكن تقريب النسب المئوية الواردة في هذا التقرير إلى أقرب نسبة مئوية.

الدعم المقدم من قبل البنك المركزي العراقي للمصارف في عملية تطبيق بطاقة الأداء

بدأ دعم البنك المركزي العراقي لتطبيق بطاقة الأداء على النحوالاتي:

- في شهر تشرين الثاني 2020، استخدم البنك المركزي العراقي نسخة تجريبية من بطاقة الأداء الالكترونية مع (16) مصرفا تجارياً و(16) مصرفا إسلامياً لتسوية أي مشاكل تتعلق بمشروع بطاقة الأداء.
- نتيجة تفشي وباء (كوفيد -19) في عام 2020، قدم البنك المركزي العراقي تدريباً عبر الإنترنت للمصارف حول كيفية ملء بطاقة الأداء، كما تم تقديم تدريب شخصي في شهري شباط وآذار من عام 2021، وكذلك في تشرين الثاني من نفس العام.
- أشرف البنك المركزي العراقي على إنشاء فرق عمل في المصارف الحكومية والمصارف الخاصة وفروع المصارف الأجنبية لضمان تبادل المعلومات بين هذه المصارف والبنك المركزي العراقي.
- زود البنك المركزي العراقي المصارف بقائمة محدثة للأسئلة الاكثر تكراراً مع إجابات نموذجية وتم تخصيص بريد إلكتروني ورقم هاتف للتواصل وتلقي الاستفسارات.
- تم تكليف موظفين معينين من داخل البنك المركزي العراقي بالإجابة على الاستفسارات المصرفية التجارية أو الإسلامية وعلى الاستفسارات التقنية كذلك.
- وضع البنك المركزي العراقي وثيقة تفصيلية لكيفية احتساب الدرجات وتتضمن شرحا بشأن الوثائق والمعلومات المطلوبة لدعم اجابة كل سؤال.

7. الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تم اجراء تحليل نتائج بطاقة الاداء في نهاية عام 2021 بناءً على بيانات عام (2020) التي قدمتها المصارف إلى البنك المركزي العراقي، وان الهدف من بطاقة الأداء هو تحديد خط مرجعي للمقارنة من خلال المعلومات بشأن الخدمات المصرفية وممارسات (ESG) في القطاع المصرفي العراقي وبأشراف البنك المركزي العراقي.

يسعى هذا التقرير الى تعزيز المعلومات المتاحة عن القطاع المصرفي العراقي وقد تكون بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير معروفة بشكل عام، بينما قد تكون أجزاء أخرى جديدة وتستدعي مزيداً من البحث، وكما يسعى هذا التقرير الى استخدام البيانات التي جمعت لاستنتاج أنواع التغييرات التي يجب إجراؤها على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إذ قد تشير النتائج إلى مجالات التحسين والاجراءات المستقبلية لقياس تطور الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وقد بلغ عدد المصارف التي خضعت للاختبار الفعلي الأول (62) مصرفاً.

لتسهيل تحليل نتائج بطاقة قياس الأداء، تم تصنيف المصارف البالغ عددها (62) حسب إجمالي درجات النسبة المئوية من الأعلى إلى الأدنى، وللحصول على معلومات محددة تم تصنيفها أحيانا إلى ثلاث مجاميع وهي كالتالي: أفضل (15) مصرفا من حيث النتائج، و(32) مصرفا متوسط الدرجات، و(15) مصرفاً من المصارف التي حصلت على أدنى الدرجات، وركز التحليل على الروابط بين الطبيعة المحددة للمصارف وأدائها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

أدرج البنك المركزي العراقي جوانب الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بطاقة الاداء، ولذلك يتضمن هذا التقرير جهداً خاص في فهم موقف الاستدامة وعوامل (ESG) في القطاع المصرفي العراقي خصوصاً فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع والشمول المالي.

سيؤثر التكيف مع مبادئ الاستدامة والمطالبات العالمية لتنظيم وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على كل جانب من جوانب أنشطة المصرف بما في ذلك أنشطة مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة لأنها مسألة استراتيجية.

يتعين على مجالس إدارة المصارف القيام بما يلي لتحسين الاستدامة وتنفيذ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- وضع إطار ونهج شامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
- دمج الاختصاصات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تكوين مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة ومناقشات المجالس، ولا سيما بشأن الاستراتيجية والمخاطر.
- التأكد من أن لجان الترشيح والحوكمة تستقطب مدراء يتمتعون بخبرة في مجال القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

- ضمان قيام لجان مجلس الإدارة بمراجعة أنشطة ESG والافصاح وتقديم التقارير بشأنها وإدراجها في خطط عملها، وقد يشمل ذلك إنشاء لجنة جديدة للاستدامة تابعة لمجلس الإدارة.
- تكييف لجان مجلس الإدارة الحالية، مثل لجنة التدقيق، مع المسؤوليات الجديدة مثل الرقابة، والعناية الواجبة، والضمان بشأن المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وما يتصل بذلك من إعداد للتقارير.

وسيتعين على الإدارة تفعيل وتضمين الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وستحتاج إلى:

- تنفيذ نهج الاستدامة الذي أقره مجلس الإدارة ونهج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تقييم معارف الإدارة التنفيذية ومهاراتها في مجال القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة ومواردها.
- وضع استراتيجيات تطبيق (ESG) وخلق الوعي بضرورة الاستدامة.
- وضع سياسات وإجراءات تطبيق الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على نطاق المنظمة وإدماج الممارسات في استراتيجية العمل، وإدارة المخاطر، وأطر الرقابة الداخلية وعمليات صنع القرار.
- التقييم والاختبار المستمر للمخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تطوير ودمج بيانات القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في نظم معلومات المصرف وقياسها وإعداد التقارير بشأنها.

إن إدارة المخاطر واغتنام الفرص أمر أساسي لاستدامة الصناعة المصرفية وإدارتها، إذ هناك مصادر مختلفة للمخاطر المصرفية، ويشير مصطلح "المخاطر المصرفية" إلى المخاطر المرتبطة بعمليات المصرف والمنتجات والخدمات التي يقدمها، ويجب أن تهتم العمليات الداخلية للمصرف أيضًا باتجاهات القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتتفاعل معها، وقد تم تضمين أسئلة خاصة مرتبطة بـموضوعات القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ضمن الجزء الخاص بالاستدامة في بطاقة الأداء (الجزء الخامس - الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وكذلك في جميع أجزاء البطاقة.

وتؤثر الاستدامة على عمليات إدارة المخاطر المصرفية والتي تشمل العوامل البيئية والاجتماعية.

تشمل العوامل البيئية التي تؤثر على المخاطر (تغير المناخ، ومسألة إدارة الكربون، واستنفاد الموارد، والتلوث، واستهلاك الطاقة، واستخدام الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، واستهلاك المياه، وإدارة النفايات، والابتكارات في المنتجات والخدمات التي قد تقلل من تأثيرها البيئي).

تشمل العوامل الاجتماعية التي تؤثر على المخاطر خلق فرص العمل وظروف العمل، وتكافؤ الفرص، والتنوع، والتدريب، والآثار المجتمعية، والصحة والسلامة بما في ذلك الحماية المالية للمستهلك، ومخاطر الخصوصية وأمن البيانات، وعمل الأطفال، سلاسل التوريد، وآليات التظلم، وحقوق الإنسان، والعنف

والمضايقة القائمة على نوع الجنس، والأثر الاجتماعي للمنتجات او الخدمات أو عمليات المصرف وادارة راس المال البشري مهم ايضاً.

تقوم العديد من المصارف في جميع أنحاء العالم بالفعل بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في إجراءاتها لإدارة المخاطر، وتطوير المنتجات، والأهداف، والاستراتيجيات طويلة الأجل.

وان ما حصل عند تفشي وباء (كوفيد - 19) أكد على مدى أهمية التأهب للكوارث والتخطيط لاستمرارية استدامة الأعمال.

يظهر التحدي المتمثل في الاستدامة في التحول إلى عالم أكثر استدامة بيئياً واجتماعياً في مؤسسات ذات نظام حوكمة جيد، وفي هذا التحول تلعب المصارف والخدمات المالية دوراً كبيراً بشكل عام، وليس هناك طرقا مختصرة للقيام بهذا التحول، فمثلا، يقول خبير في القطاع المصرفي: "بصفتنا مصرفاً نريد أن نتعامل مع الكثير عندما يتعلق الأمر بالاستدامة، بما في ذلك أشياء مثل الشمول المالي، لكن تغير المناخ حقاً هو الأولوية الأكبر بسبب الطبيعة الملحة لمخاطر تغير المناخ".[8] وهناك اعتراف متزايد بأن تغير المناخ لا يشكل مخاطر كبيرة للمصارف والنظام المالي فقط، وانما يعد تغير المناخ قضية فورية.

ومن المرجح أن يكون للعوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة والاستدامة في الأعمال المصرفية الحد الأدنى من الآثار التالية:

- الربحية والإفصاحات والتقارير وامتثال المصارف.
- الخدمات المالية (القروض والاستثمارات وما إلى ذلك).
- مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.
- ثقافة المصرف واستراتيجياته والتغيير التنظيمي.

يمكن أن يؤدي تحسين إدارة مخاطر الاستدامة إلى تحسين ملف المخاطر للمصارف من خلال انخفاض خسائر القروض، وقلة القروض المتعثرة ونسب رأس المال التي تتجاوز المتطلبات التنظيمية، ومن الضروري تقييم مستوى التعرض الحالي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

(8) شركة ارنست أند يونغ، وجهات نظر شبكة قادة حوكمة البنوك ، نيسان2020 .

الجزء الخامس: الاستدامة والالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

نصت المادة (6) الفقرة (20) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي في عام 2018 على إلزام مجالس إدارة المصارف "ضمان التزام المصرف بمبادئ الاستدامة، والموضحة في الملحق (أ) من هذا التقرير، وتتطلب هذه المبادئ من المصارف تضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار المصرفي ومسؤوليات مجلس الإدارة وأنظمة المصرف واستراتيجياته وسياساته وعملياته، بما في ذلك إدارة المخاطر وإعداد التقارير.

تتراوح متوسط درجات المصارف في الجزء الخامس: الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بين (7٪ إلى 100٪) حيث بلغت اعلى درجة (100%) واقل درجة (7%) فأقل، ويشير متوسط الدرجات البالغ (53.4٪) إلى مستوى أولي، وأن (7) أسئلة من (11) سؤالاً في الجزء الخامس، كان النتيجة المتوسطة لها (50٪) مما يؤكد المستوى الأولي جداً للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة التي تتطلب التحسين، إن الاستراتيجيات والسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ليست متأصلة بعمق في أنشطة الحوكمة أو مجلس الإدارة أو إدارة القطاع المصرفي العراقي.

الشكل (4)
الجزء الخامس: درجات الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والاستدامة لكل سؤال

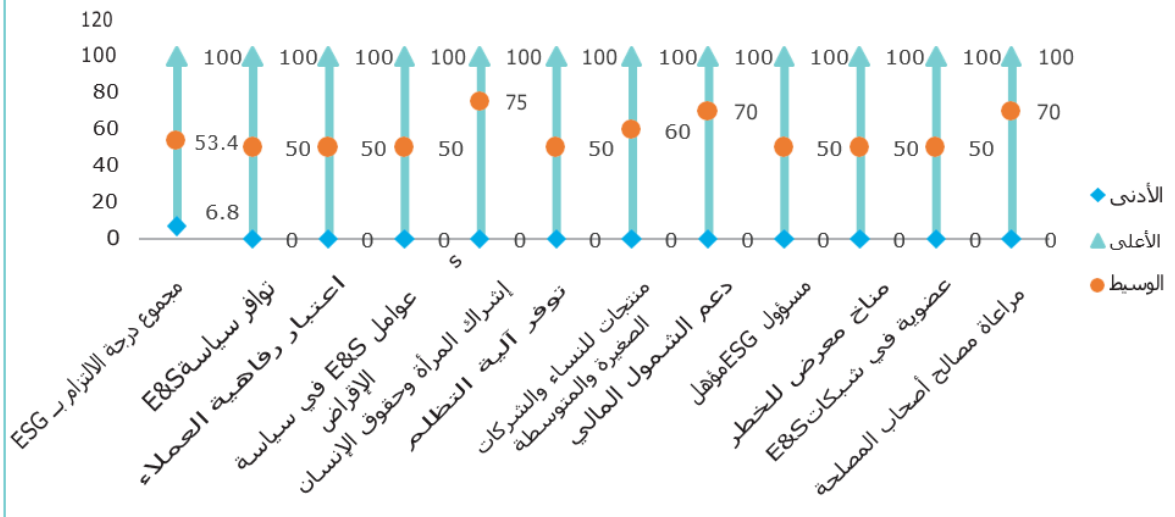

تم تصنيف جميع الدرجات الإجمالية لبطاقة الأداء من الأعلى إلى الأدنى حصل أفضل (15) مصرفا من حيث إجمالي درجات الأداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على متوسط درجات بنسبة (82٪) في الجزء الخامس، كما حصل (15) مصرف على أدنى إجمالي درجات أداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على أدنى درجات في الجزء الخامس وبمتوسط (36%)، ويشير هذا إلى أن تلك المصارف التي تتمتع بحوكمة مؤسسية أفضل، وهياكل وممارسات

مجلس إدارة أفضل، ورقابة داخلية أفضل، وشفافية وإفصاح أفضل وعلاقات أفضل مع المساهمين وأصحاب المصلحة ، فضلاً عن التزام وإجراءات أقوى فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية، وحصلت بعض المصارف على (صفر) درجة على جميع أسئلة الجزء الخامس، لأن السياسات والممارسات المتكاملة البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لا تزال حديثة.

مثال: التغيرات المناخية وتأثيرها على العمليات المصرفية

ان مجلس الاستقرار المالي (FSB) أنشا فريق عمل خاص بالافصاحات المتعلقة بالمناخ في عام 2015 لوضع مجموعة من توصيات الإفصاح الطوعي لاستخدامها من قبل الشركات، بما في ذلك المصارف، في توفير المعلومات التي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين والمقرضين وشركات التأمين عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والفرص المتاحة.

كانت لجنة بازل للرقابة المصرفية مدركةً للمخاطر الفريدة التي يشكلها تغير المناخ على الصناعة المصرفية، وبعد عامين من الدراسة، في يونيو 2022، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية "مبادئ الإدارة الفعالة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، كإرشادات لكل من المصارف والسلطات الاشرافية، ووفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية، قد تكون هناك "مخاطر مادية وانتقالية يمكن أن تضعف سلامة وقوة المؤسسات المصرفية الفردية ولها عواقب أكبر على الاستقرار المالي بسبب تغير المناخ". وهناك 18 مبدأ توجيهي تم وضعها في وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تهدف المبادئ الـ 12 الأولى إلى مساعدة المصارف على إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، بينما تهدف المبادئ من 13 إلى 18 إلى مساعدة السلطات الاشرافية على فعل الشيء نفسه.[9]

لقد كانت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وشبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة(SBFN) بمثابة المسار الذي اتبعه البنك المركزي العراقي والعراق كدولة لدفع التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية المثلى والأولويات الوطنية، ويفيد تقرير التقدم القطري للعراق الصادر عن شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة لشهر أبريل 2022 أن العراق قد انتقل إلى مرحلة "التطوير" من برنامجه نحو إطار تمويل وطني مستدام.[10]

---

(9) مبادئ الإدارة الفعالة والاشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي، حزيران 2022 متاح على الرابط الالكتروني (https://www.bis.org/bcbs/publ/d532.pdf).

(10) شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير تقدم دولة العراق، نيسان 2022، متاح على الرابط الالكتروني (https://sbfnetwork.org/wp-content/uploads/pdfs/2021_Global_Progress_Report_Downloads/2021_Country_Progress_Report_Iraq.pdf) و (www.sbfnetwork.org).

وفي ضوء ذلك، وتحت إشراف البنك المركزي العراقي، تم دمج ثلاثة أسئلة بالغة الأهمية حول كيفية تعامل المصرف مع تغير المناخ والممارسات البيئية الأخرى في بطاقة الأداء (الأسئلة 1 و9 و10 من الجزء الخامس)، مع العرض بإن هذه الأسئلة الثلاثة لا تختبر توقعات تغير المناخ للقطاع المصرفي العراقي، حيث أن هذه الأسئلة الثلاثة تقيس أدنى توقعات القطاع المصرفي العراقي فيما يخص التغير المناخي.

الشكل (5)

الاستدامة: التغير المناخي %

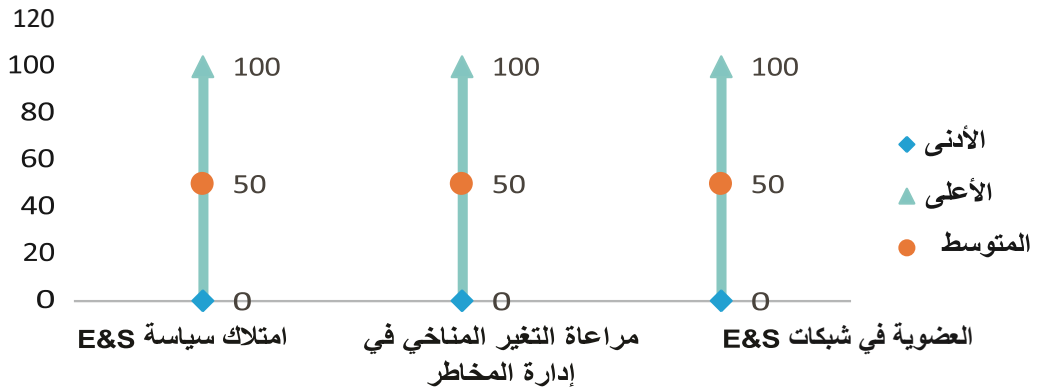

ومن خلال تحليل إجابات المصارف لوحظ ان (14) مصرف من أصل (62) مصرفاً قد حصلت على درجة كاملة على جميع الاسئلة الثلاثة (أي ما مجموعه 6 درجات) وأنها نفذت بعض الممارسات المتعلقة بتغير المناخ والسياسات البيئية والاجتماعية وسياسات الحوكمة التي تدمج مراعاة تغير المناخ في إدارة المخاطر والاستفادة من انشطة ومبادرات تغير المناخ في شبكات وبلدان أخرى.

ولدى فحص وتدقيق إجابات المصارف والتي كانت على النحو الاتي (10) مصارف على السؤال (1)، وأجاب (20) مصرفاً على السؤال (9)، وأجاب (20) مصرفاً على السؤال (10) لم تحصل على أي درجة (صفر) وذلك لعدم توفر الوثائق والمستندات التي تدعم قيام هذه المصارف بمراعاة قضايا تغير المناخ. إذ تضيع هذه المصارف فرص الارتباط بالشبكات التي تعزز الأنشطة البيئية والاجتماعية والأطر والتقارير لأنها تتجاهل آثار تغير المناخ في سياساتها وإدارة المخاطر وممارسات الإقراض، وكان النتيجة المتوسطة في ثلاثة أسئلة المتلعقة بتغير المناخ (50%) وهو ما يمثل مستوى اولي جداً.

مثال: التنوع والشمول في الأعمال المصرفية

ترتبط القضايا الاجتماعية في مجال الاستدامة بالتغيرات المحتملة أو الفعلية المحيطة بالمجتمع والعاملين، بما في ذلك الصحة والسلامة، وسلسلة التوريد، والتنوع والشمول، ولم يكن من الممكن إدراج كل هذه المجالات في أول بطاقة قياس أداء عراقية للمصارف، وبالتالي اقتصر التركيز على التنوع والشمول كنقطة انطلاق مناسبة للقطاع المصرفي في العراق.

للتنوع أشكال مختلفة، بما في ذلك العرق والدين ونوع الجنس والخبرة، وبالنسبة لكل مصرف تشمل مؤشرات التنوع وجود النساء والأشخاص المحليين من مختلف الأعراق في مجلس الإدارة وفي تكوين القوى العاملة وتوافر فرص عمل متساوية ودفع أجور متكافئة مقابل العمل.

ويشير الشمول المالي إلى محاولات المصرف لتزويد عملائه بخدمات مصرفية آمنة وموثوقة وباسعار مقبولة تلبي احتياجاتهم اليومية لتسديد المدفوعات وتلقيها، وتوفير المال والائتمان والتامين والتي يتم تسليمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.

يعتبر البنك المركزي الأوروبي التنوع والشمول (الذي يشمل الشمول المالي) أمر هاماً وجوهرياً للمصارف، وقد لاحظ البنك المركزي الأوروبي من خلال موقعه الإلكتروني أن احتمالية مشاركة المرأة والاستجابة لها أقل بنسبة (22%) من الرجال على الموقع، وأجرى البنك المركزي الأوروبي المزيد من الأبحاث ووجد أن النساء أقل احتمالية لامتلاك حساب مصرفي وبنسبة (9%) بالمقارنة مع الرجال على مستوى العالم[11]، ويعتقد البنك المركزي الأوروبي أن هذه الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي تجعل من الصعب على البنك المركزي الأوروبي إدارة الاستقرار المالي ومن الصعب على المصارف أن تكسب ثقة المجتمع، ووفقاً للبنك المركزي الأوروبي فإن التنوع والشمول يتيح للمصرف القدرة على جذب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين لتوسيع قاعدة عملائه والحفاظ على ترخيصه الاجتماعي للعمل تعتمد على التزامه بالتنوع والشمول، وفضلاً عن ذلك يرى أن الشمول المالي على نطاق واسع ضروري لتحقيق الرخاء المشترك، وإطلاق الإمكانات الاقتصادية للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء، وخفض معدلات الفقر، وهي أهداف تكميلية لأهداف القطاع المالي للثبات والسلامة.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهه الخاص بالمرأة في مجالس الإدارات[12] في حزيران 2022، حيث من المتوقع أن تشكل النساء في المجالس (33%) من تشكيلة مجلس الإدارة و(40%) من جميع أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين. وسيكون الامتثال إلزاميا لهذا التوجيه اعتباراً من 30 حزيران 2026، وبهذا الصدد فإن ما تفعله البلدان الأخرى من حيث التنظيم يجذب الانتباه لهذه المسألة.

---

(11) ندوة البنك المركزي الأوربي عبر منصة (Youtube) حول لماذا تعتبر المساواة بين الجنسين مهمة بالنسبة للبنوك المركزية والشمول المالي؟ 2022/3/8 (الدقيقة 3:14).

(12) الاخبار الصادرة عن الاتحاد الأوربي، البرلمان الأوربي 2022/6/7.

كانت هناك خمسة أسئلة في بطاقة الأداء العراقية (الأسئلة 2 و4 و6 و7 و11 من الجزء الخامس) تناولت بشكل مباشر التنوع والشمول في سياسات المصرف واستراتيجياته وممارساته، وشملت أشياء مثل إظهار الاعتبارات الخاصة بالزبائن ورفاهيتهم وتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل وتطوير منتجات وخدمات مصممة خصيصاً للنساء والتي من شأنها ان تدعم التنمية المالية المجتمعية.

الشكل (6)

الاستدامة: التنوع والشمول

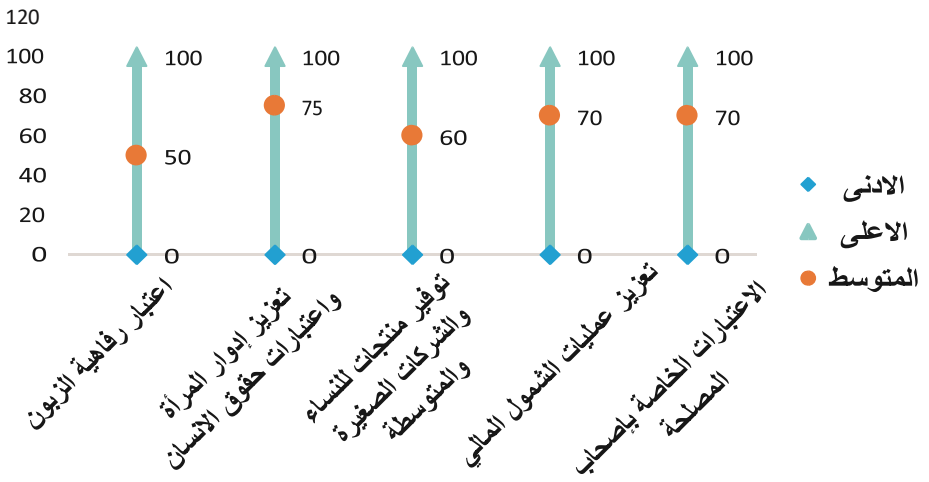

يكشف الشكل (6) اجابات القطاع المصرفي العراقي، والتي تبين أن العديد من المصارف لديها سياسات وممارسات لتشجيع المرأة في مكان العمل والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان (السؤال 5 من الجزء الرابع – بقيمة وسيط 75%). ومع ذلك فان هذا يتناقض مع مسألة تمثيل المرأة في مجالس ادارات المصارف والتي تشير إلى خلاف ذلك (الشكل 16، ص 40)، وتقدم بعض المصارف العديد من المنتجات والخدمات على وجه التحديد للنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة (السؤال 6 من الجزء الخامس بوسيط 60%) مع مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات، تعمل (70%) من المصارف بنشاط للوصول إلى الأشخاص في المجتمع الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية السائدة من خلال إنشاء خدمات ومبادرات مصممة خصيصاً لهذا الغرض، ومع ذلك تشير الاجابات إلى ضعف وجود السياسات البيئية والاجتماعية التى تسلط الضوء على رفاهية الزبائن ومشاركة المصرف في المجتمع (السؤال 2 من الجزء الخامس – بوسيط 50٪)، ولم تذكر (31%) من اجابات المصارف الاهتمام بالزبائن او المجتمع.

قضايا الاستدامة والحوكمة

يعرض الشكل رقم (7) مجموعة أخرى من الأسئلة التي تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والبالغ عددها (8) أسئلة، وتناولت بطاقة الاداء المخاطر البيئية والاجتماعية في اجزاء متفرقة. وعند تحليل الإجابات على هذه الأسئلة، وجد أن أعلى نتيجة حصل عليها مصرف كانت (84.4٪) وأدنى نتيجة كانت (21.9٪) وكان وسيط الدرجات (53.1٪) والذي يشير إلى مستوى متوسط للمصارف.

تعمل العديد من المصارف على مستوى أولي للغاية فيما يتعلق بسياسات وممارسات واستراتيجيات الاستدامة وإدارة المخاطر، إذ لا يتم دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل جيد في العمليات والأنشطة المصرفية، إذ تشير الدرجات الدنيا المنخفضة والبالغة (21.9٪) إلى وجود ممارسات ضعيفة او سيئة للغاية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بعض المصارف.

الشكل (7)

تعزيز مبادئ الاستدامة

تدرك معظم المصارف الحاجة إلى تركيزاستراتيجيتها وجهودها لتعزيز الاستدامة طويلة الأجل على النحو المبين في السؤال (6) من الجزء الأول، ولم يُظهر (5) مصارف فقط من أصل (19) مصرف أي مؤشر يدل على جهود الاستدامة على الإطلاق (النتيجة المتوسطة - 75٪)، بينما حصل (11) مصرف على درجة عالية منها (7) مصارف حصلت على أعلى الدرجات لمبادراتها في مجال القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة، مما جعلها من بين المصارف العراقية الأعلى أداءً.

بلغ متوسط النتائج الخاصة بالسؤال (8) من الجزء الثاني (75٪) مما يشير إلى أن مجلس الإدارة كان له دور في إنشاء إطار للمخاطر والإشراف على المخاطر المصرفية، بينما تشير إجابات السؤال (10) من الجزء الثالث إلى أن مجلس الإدارة يولي اهتماماً أقل للمخاطر البيئية والاجتماعية، وبخصوص المخاطر التي يمكن التنبؤ بها لم تحقق اغلب المصارف (النتيجة المتوسطة 50٪) عندما يتعلق الأمر بالاستعداد والاستجابة للمخاطر التي يمكن التنبؤ بها. ويعزى ذلك إلى أن مدراء المصارف يواصلون الاهتمام والتركيز على المخاطر المصرفية التقليدية بينما يكونون أقل نشاطاً أو لديهم وعي غير كافٍ بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الفعالة، حيث إن مخاطر الاستدامة ليست على رأس الأولويات. وعند التركيز على محتوى المستندات المصرفية التي تؤكد التزام المصرف بالاستدامة والاستراتيجيات طويلة الأجل (السؤال 7 من الجزء الثاني)، يتبين أن الإجابات كانت ضعيفة خاصة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة في تطوير استراتيجيات الاستدامة، إذ كانت النتيجة المتوسطة (50٪) فقط.

وأخيراً، تشير درجات الخاصة بالجزء الرابع (الإفصاح والشفافية) إلى نقاط ضعف شديدة في هذه المجالات، فقد تم تقديم إجابات غير كافية على الأسئلة (1 و12 و13 و14) والتي تتناول المعلومات والبيانات الوادرة في التقرير السنوي للقضايا غير المالية (المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة)، والتقدم نحو تلبية مبادئ الاستدامة الخاصة بالبنك المركزي العراقي، والكشف عن أهداف الحد من انبعاثات الكربون. وأوضحت النتائج الافتقار إلى إجراءات الإفصاح للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أو انعدام الثقة في عملية الإفصاح، وان (22) مصرفاً أو ما يشكل (35,5%) من اجمالي المصارف الخاضعة للتقييم لم تتلقى أي درجة (صفر) فيما يتعلق بالسؤال 13 من الجزء الرابع، مما يشير إلى أنهم لم يقوموا بتقييم كاف أو منتظم ولم يبلغوا عن التزام المصرف بمبادئ الاستدامة، والامر ذاته فيما يتعلق بالسؤال 14 من الجزء الرابع حيث سجل (28) مصرفاً (45٪ من اجمالي المصارف الخاضعة للتقييم) (صفراً) درجة، وبالتالي لم يبلغوا بشكل مُرضٍ عن أهداف وإجراءات وغايات خفض انبعاثات الكربون لإدراجها في التقرير السنوي. وعموما، فإن تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية يعد أمرا ضروريا بعد الاضطلاع على هذه النتائج.

8. الاتجاهات العامة في نتائج بطاقة الأداء

كانت أعلى درجة تم تحقيقها هي (78%) والتي حصل عليها المصرف الأفضل أداءاً (الشكل 8)، وكانت أسوأ درجة تم تحقيقها هي (31%) وبلغت النتيجة المتوسطة median score لجميع المصارف العراقية (56%) مما يشير إلى أن (50%) من المصارف الخاضعة للتقييم حققت درجات أعلى من (56%)، وأن (50%)من المصارف حققت درجات أقل من (56%).

الشكل (8)

درجة المصارف العراقية في بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

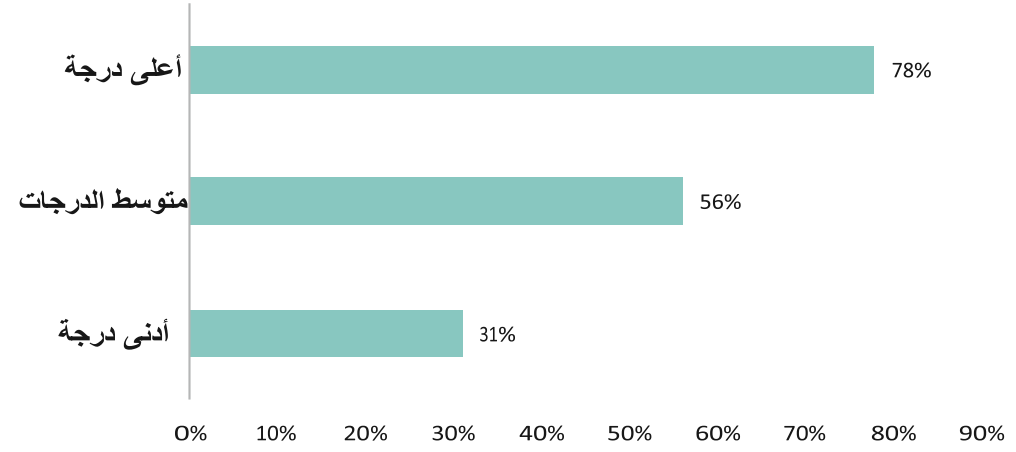

الشكل (9)

نتائج بطاقة الأداء للأجزاء 1 – 6

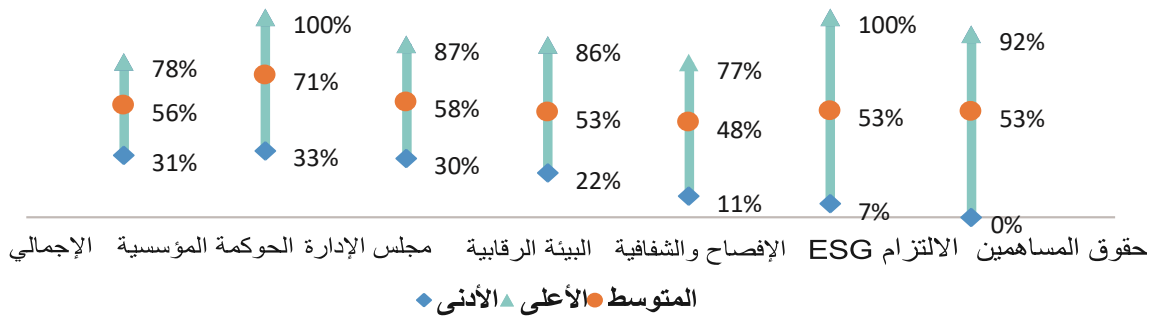

تشير نتائج التقييم الإجمالي المبينة في الشكل (9) إلى أن المصارف ليست على دراية كافية بتفاصيل جودة الممارسات في مجال القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

وتمتلك (71%) من المصارف على الأقل بعض مكونات أطر الحوكمة، وقد التزمت بأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية، وفقاً لنتائج بيانات بطاقة الأداء الخاصة بالجزء الأول.

كما توضح النتائج متوسط الدرجات الذي يتراوح من (48٪ إلى 58٪) للأجزاء الإضافية الأكثر شمولاً في بطاقة الأداء (الأجزاء 2-6)، إذ نادراً ما تنفذ المصارف بالكامل جميع سياسات وإجراءات واستراتيجيات تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية اللازمة.

وتظهر نتائج تحليل بطاقة الأداء الإجمالية أن هناك فرصا كبيرة للتحسين في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمصارف بشكل عام، إذ تشير قيم الوسيط بين (48٪ و58٪) للجزء الثاني (هيكل مجلس الإدارة وتكوينه)، والجزء الثالث (البيئية الرقابية)، والجزء الرابع (الإفصاح والشفافية)، والجزء الخامس (الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة)، والجزء السادس (أدوار المساهمين وأصحاب المصالح) إلى مستوى اولي من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتؤكد الدرجات الدنيا المنخفضة لجميع الأجزاء وبشكل خاص للأجزاءالرابع والخامس والسادس الى أن هناك حاجة ملحة للتحسين.

وفيما يلي مناقشة للمعلومات المستخلصة وتفاصيل الدرجات الإجمالية.

8.1 المصارف التجارية والمصارف الإسلامية

تم تحليل نتائج (62) مصرفًا وهي تنقسم إلى فئتين: المصارف التجارية (34) والمصارف الإسلامية (28) (الشكل 10)، وتتبع المصارف المصنفة في هذا التقرير بوصفها مصارف «إسلامية» احكام الشريعى الإسلامية ومبادئها، وتختلف قواعد وادوات كل مجموعة فرعية اختلافاً طفيفاً عندما يتعلق الأمر بالخدمات المصرفية، ويركز الجزء الثاني من بطاقة الاداء على هيكل مجلس إدارة المصرف وتكوينه، ويتعين على المصارف الإسلامية الإجابة على (8) أسئلة إضافية تتعلق بخصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

الشكل (10)
توزيع المصارف العراقية حسب النوع

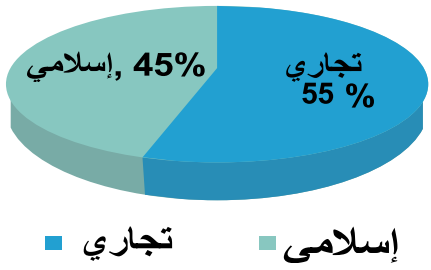

وعند مقارنة درجات الأداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمجموعتين، ظهر فرق هامشي بين المجموعتين، حيث تمتلك المصارف التجارية العراقية درجات أداء أفضل قليلاً بشكل عام فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع العرض بان الفارق بينهما قليل.

ومع ذلك، تصبح الفروق واضحة عند التحليل الدقيق للبيانات، ففي الجزء الثاني من بطاقة قياس الأداء المتعلق بهيكل مجلس الإدارة وتكوينه ومتطلبات الشريعة الإسلامية، والجزء الثالث المتعلق بالبيئة الرقابية، حصلت المصارف الإسلامية على درجات أفضل من المصارف التجارية (الجزء الثاني: 60.9٪ مقابل 54.4٪ والجزء الرابع: 58.6٪ مقابل 48.6٪)، وعلى الرغم من أن كلا النوعين حصلا على درجات مقبولة أو اولية، إلا أن الفروق بين الاثنين ذات دلالة إحصائية، وعندما يتعلق الأمر بالمجالات ذات الممارسات الأكثر تحفظاً، فإن المصارف الإسلامية لديها مناهج أفضل للممارسات المصرفية من المصارف التجارية.[13]

وفي الجزء الخامس من بطاقة الأداء "الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" والجزء السادس "دور المساهمين وأصحاب المصلحة"، حصلت المصارف التجارية على درجات مئوية أعلى بكثير (الجزء الخامس: 75٪ مقابل 28.4٪ والجزء السادس: 66.7٪ مقابل 35.2٪).

عند تصنيف القطاع المصرفي العراقي بحسب طول عمر التراخيص المصرفية، فإن المصارف التي لديها ترخيص مصرفي أقدم، والتي يعود بعضها إلى 1930 و1940، لم يكن لديها ممارسات بيئية واجتماعية ومتعلقة بالحوكمة ذات جودة أفضل وينعكس ذلك في درجاتها، بالمقارنة بالمصارف التي لديها ترخيص مصرفي حديث. ومن بين المصارف المرخصة بعد عام 2010 هناك حوالي 6 مصارف لديها ممارسات بيئية واجتماعية وممارسات حوكمة ذات مستوى اولي، وتحتل المراتب بين المصارف الـ 15 الأقل تصنيفاً. وأحد الأسباب المحتملة لذلك هو أن التركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو ظاهرة جديدة نسبياً وقضية حديثة لجميع المصارف ولا سيما بالعراق.

8.2 أنواع ملكية المصارف: الأهلية والحكومية والأجنبية والمختلطة

ان المصارف الخاضعة للتحليل والفحص والبالغ عددها (62) مصرف تمتلك هياكل ملكية متنوعة، على سبيل المثال: المصارف الخاصة لديها مساهمون بحاجة أكبر إلى الاهتمام بحملة الأسهم والافصاحات التي يحتاجونها، بينما المصارف الحكومية مملوكة بنسبة 100٪ للدولة، وبالتالي ستكون مطالبة بشكل اقل بشأن مراعاة الاعتبارات الخاصة بالمساهمين نظراً لكونها مملوكة من قبل مساهم واحد فقط والمتمثل بوزارة المالية.

(13) التعليقات تبقى ممكنة إذا بقى التحليل والمقارنة شاملاً ل 22 سؤالاً إجاب عليها كلا النوعين من المصرفين.

تنقسم ملكية المصارف إلى أربع فئات (الجدول رقم 3 والشكل 11)، وتستحوذ المصارف الخاصة على النسبة الأكبر من اجمالي عدد المصارف البالغة ما يقارب (73 ٪).

الجدول رقم 3

الملكية	عدد المصارف	النسبة المئوية للمصارف[14]	معدل درجات ESG	درجة الوسيط ESG
الخاص	45	73%	56.8%	58.3%
الفروع الأجنبية	9	15%	49.4%	45.6%
الحكومي	7	11%	44.8%	42.5%
المختلط	1	2%	45.5%	45.5%
الإجمالي	62			

أما ثاني أكبر مجموعة من حيث الملكية فتعود إلى فروع المصارف الأجنبية التي تشكل ما يقارب (15% أو 9 مصارف) التي تمارس الأنشطة والعمليات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي، والتي ستكون ملزمة بتطبيق القوانين والتعلميات في البلد الأم من حيث الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بالإضافة الى القوانين والتعلميات العراقية.

تشكل المصارف الحكومية ما يقارب (11٪ أو 7 مصارف) وهي مملوكة بالكامل لوزارة المالية، كما تستحوذ خمسة مصارف الحكومية على الجزء الأكبر من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي، فضلاً عن وجود مصرف حكومي واحد فقط ذا ملكية مختلطة.

الشكل (11)

توزيع المصارف حسب نوع الملكية

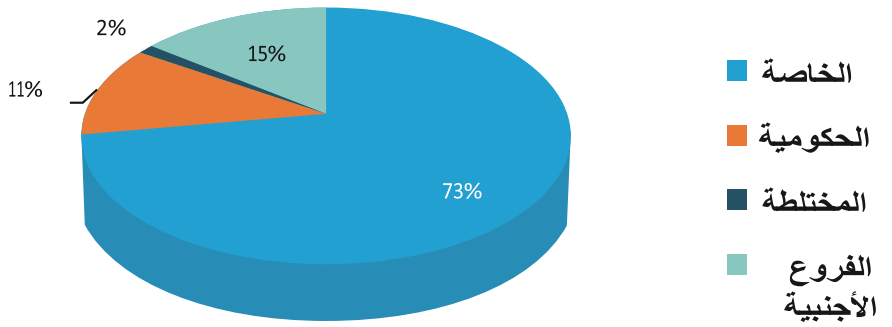

(14) ملاحظة: النسب مقربة إلى أقرب نسبة مئوية كاملة.

عند تحليل نتائج الأداء الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من حيث أعلى وأدنى النتائج، يلاحظ بأن (15) مصرف حصل على أعلى النتائج، التي تتضمن (13) مصرف خاص أي ما نسبته (87٪) مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، وفرع مصرف أجنبي مدرج في الأسواق المالية خارج العراق (سوق لندن للأوراق المالية وسوق هونج كونج للأوراق المالية)، فضلاً عن مصرف حكومي واحد غير مدرج في سوق الأوراق المالية.

وعند تحليل أدنى النتائج لـ (15) مصرف، يلاحظ بأنها موزعة على أساس (2) فرع مصرف أجنبي أو ما نسبته (13٪)، و(4) مصارف حكومية أو ما نسبته (27٪)، وان (9) مصارف خاصة أو ما نسبته (60٪).

الشكل (12)

عدد المصارف المدرجة أسهمها في الأسواق المالية – أعلى وأدنى مصرف

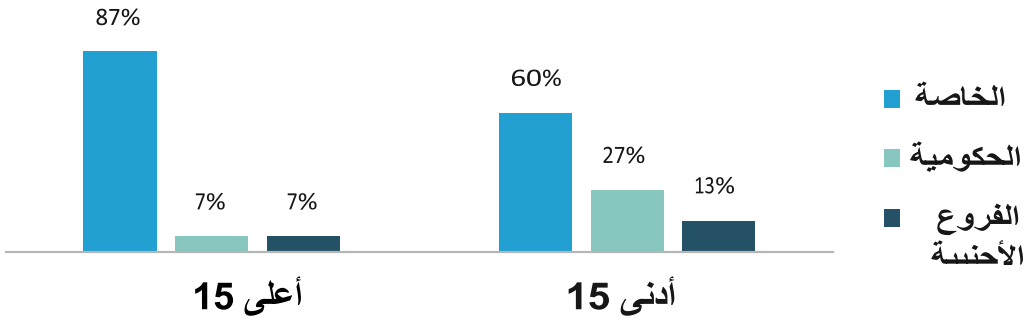

8.3 المصارف المدرجة وغير المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

كان من بين المصارف الـ (62) الخاضعة للتقييم، (47) مصرفا مدرجا في سوق الأوراق المالية، بضمنها (42) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، و (3) مصارف مدرجة في سوق إسطنبول للأوراق المالية، ومصرف واحد مدرج في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، ومصرف واحد مدرج في كلاً من (سوق لندن للأوراق المالية، سوق هونغ كونغ للأوراق المالية). بينما بلغ عدد المصارف غير المدرجة (15) مصرف.

الشكل (13)

توزيع المصارف حسب الأسواق المالية

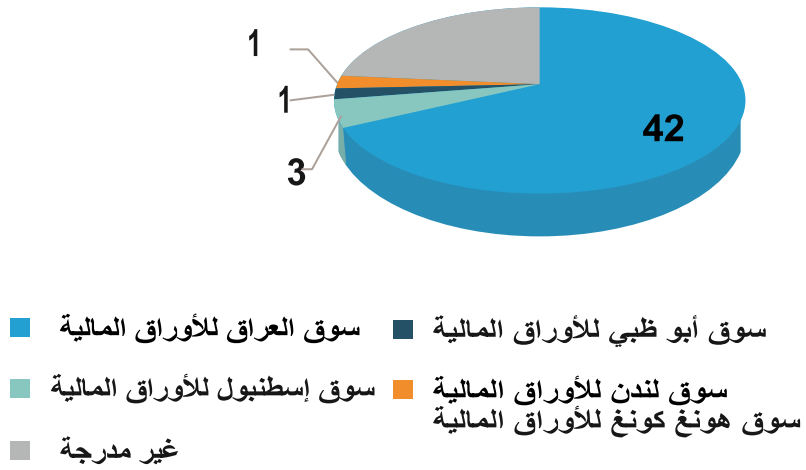

ولدى مراجعة النتائج يلاحظ بأن (13) مصرفاً من أصل (15) مصرف التي حققت أعلى النتائج من حيث الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مدرجة في سوق العراق للأوراق أو ما نسبته (87٪)، بينما حققت جميع المصارف غير المدرجة (باستثناء مصرف واحد) على تصنيفات متوسطة أو أدنى أداء من حيث الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وبهذا الشأن يلاحظ بأن (13) مصرف من أصل (15) مصرفاً غير مدرج في سوق الأوراق المالية حصلت على درجات (50٪) أو أقل مما يعكس ممارسات بيئية واجتماعية وممارسات حوكمة متدنية للغاية.

الشكل (14)

متوسط الدرجات % حسب حالة الإدراج في الأسواق المالية

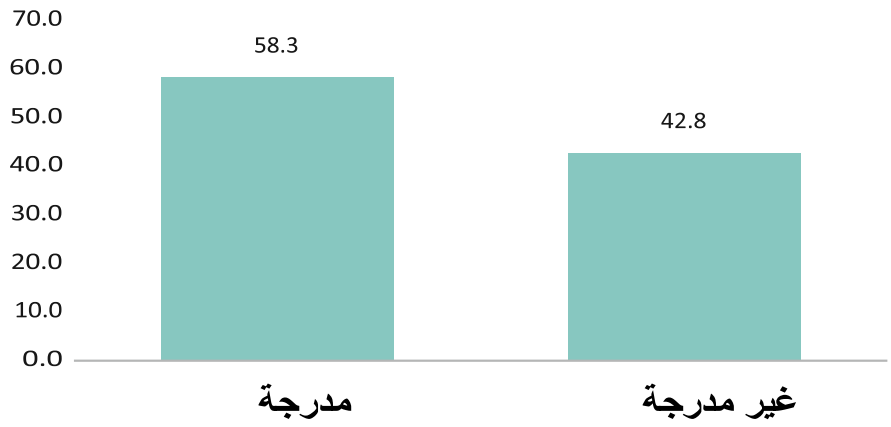

ونلاحظ أن الانضباط في الالتزام بقواعد الإدراج ومتطلبات الإفصاح الإضافية مرتبط بنتائج (ESG). وتم تأكيد ذلك في تحليل هذا التقرير، حيث تفوقت المصارف المدرجة على المصارف غير المدرجة في سوق الأوراق المالية وبمتوسط إجمالي قدره (58.3٪) مقارنة بمتوسط درجات (42.8٪) للمصارف غير المدرجة وكانت هذه النتائج عند الاختبار ذات دلالة احصائية.

8.4 هيكل وتكوين مجلس الإدارة

لدى تحليل البيانات تم مراعاة الآثار المترتبة لخصائص محددة لمجلس الإدارة لتحديد فيما إذا كان لها تأثير على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) (انظر الجدول رقم 4 ادناه).

الجدول رقم 4

درجات الأداء فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	متوسط حجم مجلس الإدارة	متوسط عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	متوسط عدد الأعضاء المستترين في مجلس الإدارة	متوسط عدد النساء في مجلس الإدارة
المصارف الـ 15 الأعلى درجة	10.1	3.6	3.6	1.3
المصارف الـ 32 المتوسطة الدرجة	10.2	2.8	3.3	0.4
المصارف الـ 15 الأقل درجة	10.1	2.9	2.7	1.2
متوسط جميع المصارف	10.2	3.0	3.2	0.8

حجم مجلس الإدارة

قد يمثل وجود عدد قليل من اعضاء مجلس الادارة أو عدد كبير مشكلة في عملية اتخاذ القرار الفعال، إذ يؤدي وجود عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الى عدم كفاية تنوع المهارات والخبرات، وفي الوقت نفسه فأن العدد الكبير من أعضاء مجلس الإدارة قد يعرقل محاولة بناء توافق بشأن القرارات، ويعتمد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة على مدى تعقيد هيكل العمليات والأنشطة للمصرف واستراتيجياته للنمو.

يجب على كل مصرف تحديد الحجم الأمثل لمجلس إدارته، ويوصي التقرير بأن يكون حجم مجلس الإدارة بما يكفي للحصول على مدخلات كافية من المهارات والخبرات المتنوعة وانجاز اعمال المجلس وبناء توافق في الآراء بشأن القرارات للعمل بفاعلية كفريق عمل واحد والتواصل وإجراء مناقشات بناءة ومثمرة، والعمل كمجموعة متماسكة، وعلى الصعيد العالمي تضم المصارف التي لديها مجالس ادارات من مستوى واحد عموماً (من 8 إلى 10) أعضاء في مجلس الإدارة، وغالباً ما يكون حجم مجالس ادارات المصارف ذات المستوى الواحد أكبر قليلاً بسبب تعقيد العمليات المصرفية حيث يتراوح (من 10 الى -12) عضو.

تباين حجم مجالس الإدارات في القطاع المصرفي العراقي، إذ يضم أكبر مجلس ادارة (14) عضو (يشمل هذا العدد اعضاء مجلس الادارة الاحتياط) وان أصغر تشكيلة مجلس ادارة تضم (5) اعضاء، وان هذا التباين في الحجم شائع، ومع ذلك فان (5) اعضاء يمثل عدد قليل جداً نظراً لتعقيد العمليات المصرفية، حيث أن الحجم والتعقيد وعدد الفروع التابعة ووجود العمليات الخارجية كلها عوامل تتدخل في تحديد العدد الأمثل لأعضاء مجلس الادارة في المصرف.

اعضاء مجلس الادارة المستقلين

أن وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يمثل محور اهتمام رئيسي في تطوير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في جميع أنحاء العالم على مدار السنوات (15) الماضية، إذ سلطت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 الضوء على انتشار "التفكير الجماعي" في مجالس الإدارات المصرفية والاذعان غير المبرر للإدارة التنفيذية، وتم حث المصارف على زيادة نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين ذوي الخبرة والكفاءة المصرفية في مجالس اداراتها.

وأصدرت لجنة بازل للرقابة والأشراف المصرفي (BCBS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) توصيات محدثة بشأن الحوكمة وشجعت على تعيين المزيد من الاعضاء المستقلين في مجالس ادارات المصارف. حيث يمكن ان يقدموا مهارات وخبرات وأفكار جديدة وعقلية أكثر موضوعية لدفع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بصورة افضل.

يعرف البنك المركزي العراقي أعضاء مجلس الإدارة «المستقلين» على النحو التالي:

عضو مجلس إدارة الذي يتمتع باستقلالية تامة عن الادارة التنفيذية والمصرف، ويعني الاستقلال في هذا السياق القدرة على اتخاذ القرارات بناءً على جميع الحقائق ذات الصلة ودون ان يتأثر عليه من قبل الإدارة أو أي سلطات خارجية أخرى.[15]

ويرد تعريف إضافي في المادة 4.2 من دليل الحوكمة المؤسسية لمن يعتبر "عضوا مستقلا لمجلس الادارة". (المادة 4.2، الملحق ب).

تتطلب المادة (3.2) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن هذا البنك في عام 2018 وجود "4 اعضاء مجلس ادارة مستقلين أو ثلث أعضاء مجلس الإدارة كحد ادنى".

وفقًا لبيانات البنك المركزي العراقي، فإن (17) مصرف من أصل (62) مصرف أي ما نسبته (27.2٪) لديها مجلس إدارة يضم (50٪) على الأقل من اعضاء مجلس الادارة المستقلين، منها (6) مصارف أجنبية، ولا شك أن التحول التنظيمي المحلي والدولي يلعب دوراً حيث يحث على وجود عدد أكبر من اعضاء مجلس الادارة المستقلين في تشكيلة مجلس الادارة. ووفقاً لتحليل نتائج بطاقة الأداء العراقية، أفصح (21) مصرفا من أصل (62) للبنك المركزي العراقي عن وجود نقص في الاعضاء المستقلين ضمن تشكيلة مجالس إداراتهم.

(15) دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي، 2018 (صفحة 5).

الشكل (15)

عدد المصارف ومدى امتلاكهم للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة

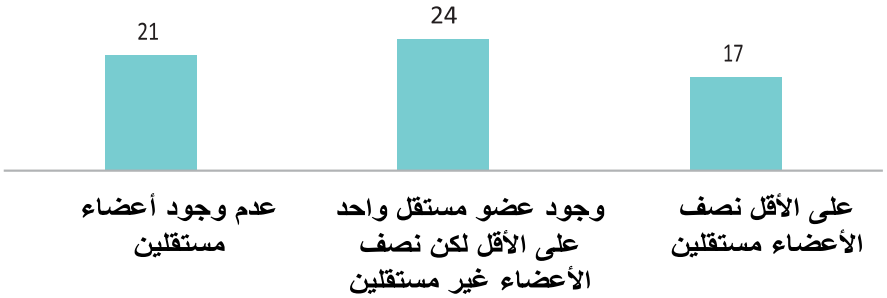

اعضاء مجلس الادارة الاحتياط

هو شخص له تأثير كبير على المصرف ولكن لم يتم تعيينه رسمياً في منصب عضو مجلس ادارة من قبل مساهمي المصرف.

"على سبيل المثال عضو اللجنة الاستشارية لمجلس الإدارة الذي يؤدي أيضاً واجبات مجلس الإدارة، ويشارك في مناقشات وقرارات مجلس الإدارة، ويساعد في تطوير استراتيجية المصرف. ولم يتم تعريف مصطلح " الاعضاء الاحتياط" في دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي.

عادة، يقوم المساهمون بتعيين مجلس الادارة الذي يكون مسؤولا عن إدارة شؤون المصرف، الاعضاء الاحتياط لديهم نفس الواجبات، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الامتثال للنظام الداخلي للمصرف وأي قوانين سارية، بالإضافة إلى ذلك يجب التصرف بما يحقق مصلحة المصرف وجميع المساهمين فيه، ويكون كذلك مسؤول عن دائني المصرف في حالة اصبح المصرف معسراً وقد يُحظر تعيين الاعضاء الاحتياط في العديد من الأنظمة القانونية الدولية بسبب المخاوف من عدم الشفافية وتأثيرهم السلبي على سلطة مجلس الادارة ومساءلتهم.

ومن السمات الفريدة والقانونية لمجالس ادارات المصارف العراقية هو الوجود الشائع لأعضاء مجلس الادارة الاحتياط، إذ يعد تعيينهم ممارسة تم اعتمادها في العراق وفي بعض البلدان الأخرى لإدارة حالات الأزمات/الحرب إدراكا للحاجة إلى استدامة مجلس الإدارة واستمرار تتابع اعضاء المجلس، وفي العراق لا يوجد دور لأعضاء مجلس الادارة الاحتياط حتى يحدث فراغ (منصب شاغر) في تشكيلة مجلس الإدارة أو عدم قدرة أحد اعضاء مجلس الإدارة على أداء دوره، وحينها يتقدم العضو الاحتياط ليشغل هذا المنصب. ويؤدي الافصاح عن ذلك إلى أن يكون حجم مجالس الادارات أكبر مما هو متوقع عادةً، ويجب أن تحرص المصارف على تحديد اعضاء مجلس الادارة الاحتياط وأن تراقب استيفاء جميع المتطلبات القانونية العراقية.

يتراوح عدد "اعضاء مجلس الادارة الاحتياط" في مختلف المجالس من (0 الى 7) أعضاء، حيث كان متوسط اعضاء مجلس الادارة الاحتياط (2.2) للمصارف التجارية في حين كان المتوسط (4.5) في المصارف الإسلامية، ولم يكن هناك "اعضاء مجلس ادارة احتياط" في المصارف الأجنبية، وان المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لديها متوسط اعضاء احتياط (3.7) اعلى من المصارف غير المدرجة التي تبلغ متوسط (1.9).

النساء في تشكيلة اعضاء مجلس الادارة

على الصعيد العالمي فان هناك دافع لأشراك النساء في مجالس ادارات المصارف على اساس ان النساء تشكل حوالي (50%) من السكان، ويجب تمثيلهن في المجالس، إذ من المتوقع أن يجلبن أفكاراً ونهجًا جديدة ومتنوعا لمداولات مجلس الإدارة. وبهذا الصدد ينص دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف لعام 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي على أنه "يفضل أن يكون هناك امرأة واحدة على الأقل كعضو في مجلس الإدارة." [16]

أجرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي دراسة عن انتشار وتأثير النساء في مجالس إدارة الشركات والمصارف، بما في ذلك المصارف في منطقة جنوب شرق آسيا، وتوصلت الدراسة الى أن "الشركات التي لديها مجالس إدارات تشكل فيها النساء أكثر من (30 %) تحقق عائدات أعلى على الموجودات وحقوق المساهمين مقارنة بالشركات التي تضم مجالس إدارتها اعضاءاً من الرجال فقط." [17]

ان وجود المزيد من النساء في تشكيلة مجلس الإدارة يمكن أن يوفر الفرصة للاستفادة من مجموعة جيدة من المرشحين الموهوبين الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم في اختيار أعضاء مجالس الإدارات، وتقديم أصوات وخبرات ونهج جديدة لعملية صنع القرار، وإضافة عمق إلى المهارات والأفكار الراهنة وتقريب المجلس من تمثيل أصحاب المصلحة بشكل صحيح (الزبائن والمودعون والدائنون) .

لم يسجل تحليل نتائج القطاع المصرفي العراقي علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود النساء في مجالس الإدارات وتحقيق عائد اعلى على الموجودات، وان السبب في ذلك على الارجح يعود إلى طبيعة التمثيل المنخفض للنساء في تشكيلة مجالس ادارات المصارف، **لذا نوصى بزيادة تمثيل النساء في مجالس إدارة المصارف.**

ان (25) مصرفاً من أصل(62) مصرفاً او ما نسبته (40%) من المصارف الخاضعة للتحليل لديها امرأة واحدة في تشكيلة مجلس الادارة، ، حيث ان (37) مصرفاً او ما نسبته (60%) من المصارف

(16) دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي، المادة (3) الفقرة (5) 2018.
(17) مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بالشراكة مع وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلس إدارة التنوع بين الجنسين، واشنطن 2018.

الخاضعة للاختبار لم يكن لديهم امرأة ضمن تشكيلة مجلس الإدارة، ويختلف تواجد النساء في تشكيلة المجالس حيث قد لا يكون هناك نساء على الإطلاق في مجلس إدارة معين، أو قد يكون هناك الى ما يصل إلى (6) نساء في مجلس ادارة واحد، و ان (7) مصارف من أصل (10) مصارف اي ما نسبته (70٪) من فئة المصارف الرائدة كانت لديهم امرأة في تشكيلة مجلس الإدارة، وتشكل النساء نسبة (17.9%) من مجالس ادارات المصارف في فئة المصارف الرائدة، و كان هناك (11) مصرفاً من أصل (27) مصرف لديهم نساء في مجلس الإدارة، وبشكل اجمالي تشكل النساء (9.1٪) من جميع أعضاء مجالس الإدارات في القطاع المصرفي العراقي.

الشكل (16)
مشاركة المراة في مجالس الإدارة

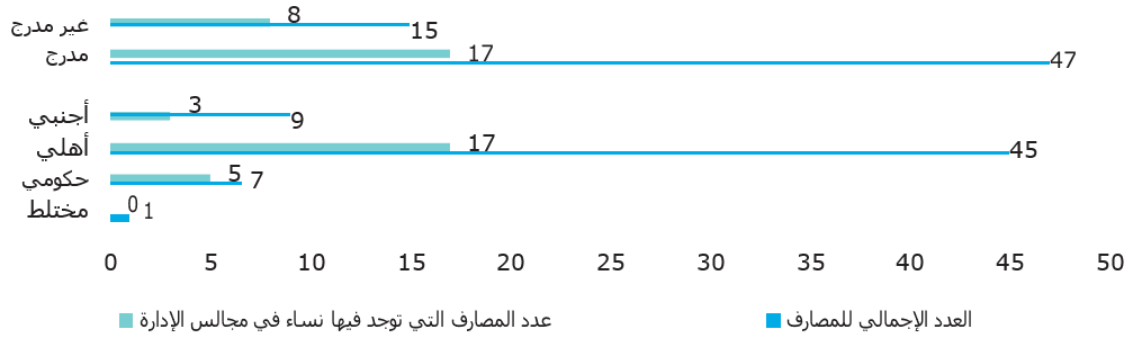

لدى معظم المصارف الحكومية العراقية نساء ضمن أعضاء مجلس الإدارة، إذ إن (5) مصارف حكومية من أصل (7) أو (71٪) من المصارف الحكومية لديها امرأة واحدة على الأقل في تشكيلة مجلس الإدارة، أما المصارف الخاصة فإن (17) مصرفاً من أصل (45) أو ما يشكل (38%) من المصارف الخاصة لديها امرأة واحدة على الأقل في تشكيلة مجلس الإدارة. وان (3) مصارف اجنبية من أصل (9) أو ما يشكل (33%) من المصارف الاجنبية لديها امرأة واحدة على الأقل في تشكيلة مجلس الإدارة، وفي الكثير من الاحيان توجد نساء في تشكيلة مجالس الادارات في المصارف غير المدرجة في سوق الاوراق المالية، إذ إن (8) مصارف غير مدرجة من أصل (15) لديها امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة، بالمقابل فان (17) مصرفاً مدرج في سوق الاوراق المالية من أصل (47) لديهم امرأة واحدة على الأقل في تشكيلة مجلس الإدارة.

وبشكل عام فان عدد النساء في تشكيلة مجالس الادارات منخفض، ويجب تعيين المزيد من النساء في تشكيلة مجالس الادارات للاستفادة من مهاراتهن وخبراتهن وزيادة التنوع وزيادة الربحية.

8.5 المصارف الكبرى ذات الأنشطة المعقدة

عادة ما تكون المصارف الكبرى التي لديها أصول أكبر، وعدد أكبر من الموظفين و / أو عدد أكبر من الفروع لديها عمليات وإدارة أكثر تعقيدًا، وبالتالي تصبح حوكمة جميع الأمور أكثر تعقيدًا، فإذا لم تعمل هذه البنوك "الكبيرة" بنجاح وبشكل مستدام فان ذلك سيؤدي الى مخاطر كبيرة على الهيكل المالي لبلد ما.

في العراق ومن بين أكبر (15) مصرفاً من حيث الموجودات، كان (9) مصارف منها خاصة و (6) مصارف حكومية، وكان (8) من أكبر هذه المصارف في فئة أعلى (15) مصرفاً أداءاً من حيث الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وبمتوسط درجة يبلغ (71.6٪)، وكان (5) مصارف من أصل (15) مصرفا ذات الموجودات المرتفعة في أقل فئة أداء وبمتوسط درجة يبلغ(43.2%) .

وتمتلك أكبر (5) مصارف من حيث عدد الفروع، ممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية اولية للغاية وبمتوسط درجة (46,8).

8.6 ممارسات وأداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يعد تنفيذ سياسات وممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ودمجها في هياكل الحوكمة والرقابة عملية تتطلب وقتًا وجهدًا، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات الدولية تحقيق فوائد كبيرة للمصارف التي تمتلك أداء جيد في هذه المجالات.

اثبتت العديد من الدراسات[18] ان الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مفيدة للاعمال على سبيل المثال وجدت دراسة (MSCI) للأسواق الناشئة، أن الشركات التي حصلت على درجات عالية في مجال البيئة والمجتمع تفوقت على الشركات الأخرى بمقدار(130) نقطة، فضلاً عن ذلك توصلت دراسة (MSCI) لبيانات المصارف في (عام 2013 وعام 2018) الى أن "المصارف التي تتمتع بأفضل تصنيفات للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (أي تلك التي تدير بشكل أكثر فاعلية مخاطر القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والفرص التي تتعرض لها) حققت في المتوسط عوائد أفضل ومخاطر أقل وتقييمات أعلى مقابل متوسطات المصارف ذات الاداء الأدنى، وبالمقابل فإن المصارف ذات التصنيف البيئي والاجتماعي (ESG) الأسوأ (أي تلك التي تقوم بأدنى وظيفة في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية) كان لديها

---

(18) دراسات أخرى منها (دراسة البنك الألماني 2012) التي تؤكد على العلاقة بين أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحسين الربحية، الاستدامة: هي إنشاء قيمة وأداء على المدى الطويل، "تشير الأدلة إلى أن أداء الشركة القوي فيما يتعلق بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يرتبط بشكل إيجابي بتحسين تكلفة رأس المال والأداء المالي". ودراسة آخرى (كلية هارفارد للأعمال) استدامة الشركات: الدليل الأول على الأهمية النسبية، Khan et al، ورقة العمل 15-073 التي تنص على أن: "تشير دراسة عام 2015 إلى أن الشركات التي كان أداؤها جيدًا فيما يتعلق بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة تتفوق بشكل كبير على أقرانها ذوي الأداء الضعيف في هذه القضايا ".

في المتوسط نسبة أقل نسبياً لسعر السهم، وعائد أقل على حقوق المساهمين، ونسبة أعلى من القروض المتعثرة، ونسبة أعلى من مخصصات خسائر القروض، مقابل متوسطات المصارف ذات الاداء الأعلى ".[19]

كما أن بعض الهيئات التنظيمية محددة للغاية فيما يتعلق بآثار مخاطر تغير المناخ والربحية، على سبيل المثال صرح بنك إنجلترا المنظم للقطاع المصرفي البريطاني في مايو 2022، أن "البنوك وشركات التأمين التي تفشل في إدارة مخاطر المناخ باعتبارها قضية" من الدرجة الأولى" قد تواجه ضرراً بنسبة (10% إلى 15٪) في الأرباح السنوية وأعلى متطلبات رأس المال. [20]

كما أن بعض الجهات التنظيمية المتحفظة للغاية فيما يتعلق بآثار مخاطر تغير المناخ والربحية، على سبيل المثال صرح البنك المركزي الانكليزي في مايو " على المصارف وشركات التأمين التي تفشل في إدارة مخاطر المناخ باعتبارها أولوية من الدرجة الأولى، قد تعاني من نقص بنسبة تتراوح بين (10٪ إلى 15٪) في الارباح السنوية وقد تواجه متطلبات اعلى في رأس المال.

الشكل (17)

متوسط العائد على الموجودات حسب فئات المصارف

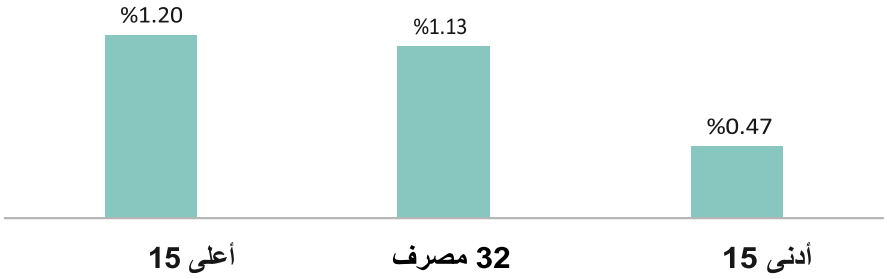

أظهرت نتائج تحليل العائد على الموجودات كمؤشر لربحية القطاع المصرفي العراقي وجود علاقة إيجابية ودالة معنوية بين نتائج تحليل بطاقة الأداء والربحية، حيث تفاوت العائد على الموجودات لجميع المصارف العراقية من أعلى عائد بنسبة (5.26٪) إلى عوائد سلبية في (11) مصرفاً، وكان أدنى عائد على الموجودات (-1.63%) ويوضح الشكل رقم (17) أن الدرجات الأفضل فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لأفضل (15) مصرفاً وأعلى درجات أداء في (ESG) ترتبط بمتوسط عائد على الموجودات أعلى (1.2٪)، وعلى العكس من ذلك تظهر المصارف الاضعف في درجات أداء (ESG) والبالغ عددها (15 مصرفاً) حاصل على متوسط عائد على الموجودات متدني يبلغ قدره (0.47٪).

(19) دراسة (MSCI) حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي، آذار 2019، صفحة (4).
(20) البنك المركزي البريطاني يوجه مجموعة من الإجراءات للمصارف بشأن الاعتبارات المناخية حالاً او مواجهة قيود في عملية توزيع الأرباح ، وكالة رويترز 2022/5/25، متاح على الرابط الالكتروني (www.reuters.com).

ملاحظة

تشير أبحاث بنك التسويات الدولية (BIS) الى ان نتائج العائد على الموجودات (ROA) قد تتأثر بنماذج الأعمال المصرفية المتنوعة،[21] حيث يعتبر بنك التسويات الدولية الى ان المصارف التجارية غالباً ما تميل الى ان يكون لها تكاليف أقل وأرباح أكثر استقراراً من المصارف التي تشارك بشكل أكبر في أنشطة سوق رأس المال، ولم تشمل بطاقة الأداء الحالية الاخذ بنظر الاعتبار اختلافات نماذج الاعمال وتأثيراتها على الربحية، ولكن قد يتم تضمينه في المستقبل.

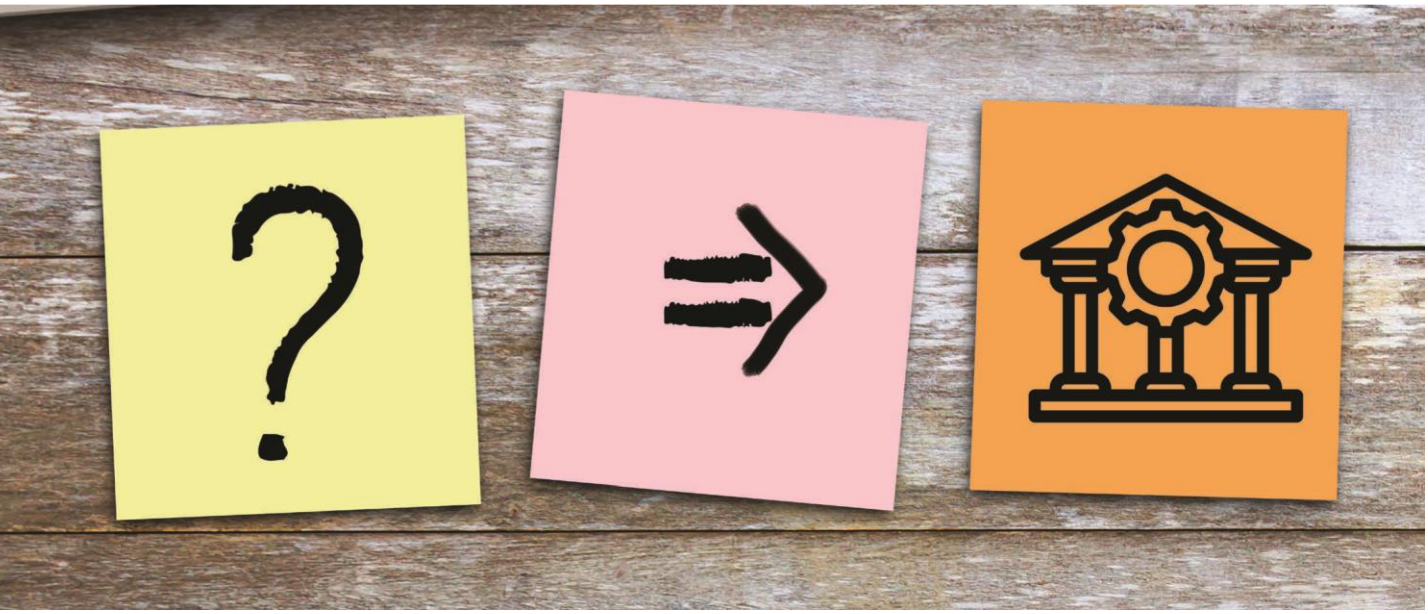

9. تحليل نتائج أسئلة بطاقة الأداء

تم إعداد بطاقة الاداء لتقييم الاستراتيجات والسياسات وتحديد مستوى تنفيذها وبشكل عام في القطاع المصرفي العراقي قد تكون هناك سياسة معمول بها ومفهومة، لكن التطبيق العملي والأكثر تفصيلاً للسياسات وتحويلها إلى أفعال يكون أقل وضوحًا، مما يجعل السياسات أقل فاعلية، وتختلف مجالات الاهتمام الخاصة من مصرف لآخر.

تراوحت النسب المئوية النهائية لجميع الدرجات النهائية (من 31٪ إلى 78٪) وبمتوسط (56٪) وهذا مستوى إجمالي بالكاد أعلى من المستوى الاولي، إذ إن المتوسط (56٪) يعني أن (50٪) من المصارف حققت درجات أعلى من 56٪، وان (50٪) من المصارف سجلت درجات أقل من (56%).

(21) المراجعة ربع السنوية لبنك التسويات الدولية ، كانون الأول 2014 ، بازل.

الجزء الأول: إطار العمل والالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

عند تحليل نتائج إجزاء بطاقة الاداء للمصارف، فإن أعلى درجة متوسطة هي (71%) للجزء الاول (إطار الحوكمة المؤسسية والالتزام)، ويتناول الجزء الأول أسئلة عامة وعالية المستوى حول إطار الحوكمة بالمصرف، في الجزء الأول حقق(83٪) من الأسئلة درجات أعلى من (1.25) درجة من أصل (2) درجة لكل سؤال، مستوى مقبول من التطبيق، كانت جميع الدرجات المتوسطة الأخرى في باقي أجزاء بطاقة الأداء الأخرى أقل بكثير وكانت الدرجات المتوسطة بين (48٪ الى 58٪) مما يشير إلى المستوى الأولي جدًا لتطبيق ممارسات (ESG) بشكل عام و ان العديد من المجالات بحاجة للمزيد من التحسين (انظر الشكل رقم 9 ص 30).

الجزء الثاني: هيكل وتكوين مجلس الإدارة

لدى استعراض الاجابات المقدمة من قبل المصارف إلى البنك المركزي العراقي عن كل سؤال في هذا الجزء يبدو أن أداء المصارف العراقية مقبول، وأن الإجابات شملت الموضوعات الاتية:

- كان لدى معظم مجالس الإدارة ما لا يقل عن (7) أعضاء في مجلس الإدارة وتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة لحملة الاسهم.
- هيكل مجلس إدارة جيد يتوافق مع دليل حوكمة المؤسسية للمصارف لعام 2018.
- تشير المصارف الى وجود خطة للتعاقب من خلال الاعضاء الاحتياط، وان معظم اعضاء مجالس الادارات في المصارف لا تزيد عن 8 سنوات.
- المصارف واضحة بشأن الأدوار المختلفة التي يلعبها مجلس الإدارة والإدارة فيما يتعلق بتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، على الأقل من حيث المبدأ.
- تفصح المصارف عن وجود أطار عمل للمخاطر، والافصاح عن درجة تقبل المخاطر.
- ان المصارف تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق ومكافحة غسل الأموال والفساد (معايير وإرشادات من OECD وBCBS ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن هذا البنك في عام 2018.
- مدى تلبية متطلبات الشريعة الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية.

ويشير تحليل نتائج هذا الجزء إلى وجود مجالات تشتمل فرص كبيرة للتطوير، إذ يمكن للمصارف تحسين مجالس إدارتها وممارسات الحوكمة على النحو التالي، كما بينت النتائج وجود درجات ضعيفة في مجالات الأسئلة الآتية:

- دور مجلس الإدارة في تطوير استراتيجيات مصرفية مستدامة طويلة الأجل غير واضح في كثير من الحالات، إذ أن مشاركة مجلس الإدارة في الموافقة على تطوير هذه الإستراتيجية أمر مهم وجوهري للغاية.
- عدم وجود تفاصيل كافية حول أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وكيفية استيفائهم للمؤشرات المذكورة في الفقرة (4.2) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام 2018 التي توضح متطلبات تحديد "الأعضاء المستقلين".
- المعلومات ضعيفة حول كيفية ضمان اشراف لجنة الترشيح والمكافآت، على أن المكافآت والحوافز تتلائم مع أهداف المصرف طويلة الأجل بما في ذلك أهداف الاستدامة.
- عملية تقييم أعضاء مجلس الإدارة السنوية ومتابعة خطة العمل بحاجة إلى التحسين والتطوير، كما هو الحال مع عمليات ترشيح اعضاء المجلس وإجراءات التقييم (ان وجدت) بحاجة للتحسين.
- يتم التعبير عن القيم الجوهرية بشكل عام من قبل بعض المصارف، ولكن لا يبدو أنها مطبقة فعلياً ومضمنة بشكل جيد في ثقافة المصرف والأنشطة والعمليات اليومية.
- توجد أطر لإدارة المخاطر ولكن تقييم الأهمية النسبية للمخاطر الرئيسية يبدو أقل وضوحاً، إذ يعد تحديد الأهمية النسبية للمخاطر أمراً بالغ الأهمية في إطار إدارة المخاطر الفعال، من حيث الافصاح عنها ونتائج التطبيق في التقرير السنوي.
- تشير بيانات لجنة التدقيق لمجلس الادارة إلى كونها لجان مستقلة ولديها اعضاء مجلس ادارة مستقلون، ولكن هؤلاء الأعضاء بحاجة إلى تحسين درجة المعرفة والقدرات والخبرات العملية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات والتدقيق الداخلي والمخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية اللازمة لتلبية التوقعات الحالية لهذه الوظيفة، حيث يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق على دراية بالأمور بالمالية وأن يقودهم خبير مالي مستقل، شخص لديه خبرة حالية أو على دراية بالتوجهات الحديثة في المجال اوخبير في المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية.

الجزء الثالث – البيئة الرقابية

بلغ متوسط الدرجات لـ (16) سؤالاً من أصل (18) سؤالاً في الجزء الثالث أي ما نسبته (88.9٪ من أسئلة الجزء الثالث)، **(1,1) درجة من درجتين** أي يساوي أو اقل من (55%) من الدرجات الممكنة التي يمكن تحقيقها. وبشكل عام، فإن هذا المجال يتطلب اهتماماً كبيراً من المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

وأن لجان التدقيق التابعة لمجالس الادارات في المصارف تؤدي دورها في الموافقة على خطة التدقيق الداخلي. ومع ذلك، إذ يلاحظ لدى تحليل نتائج الجزء الثالث من بطاقة الأداء بأن المسالة المتعلقة بفحص دور لجنة التدقيق في الموافقة على خطة التدقيق الداخلي قد حققت درجة جيدة.

ويشير تحليل النتائج إلى وجود مجالات تشتمل فرص كبيرة للتطوير، إذ يمكن للمصارف تحسين مجالس إدارتها وممارسات الحوكمة على النحو التالي، كما بينت النتائج وجود درجات ضعيفة في مجالات الأسئلة الآتية:

- من المتوقع تنفيذ قواعد وإجراءات تضارب المصالح بشكل أكثر شمولاً، ويجب أن تتضمن مثل هذه السياسات والإجراءات مبادئ توجيهية محددة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإشراف لجنة التدقيق والموافقة على هذه المعاملات.
- على الرغم من وجود أنظمة تدقيق داخلي، وضحت نتائج بطاقة الاداء إلى أنه لم يتم قضاء وقت كافٍ في تقييم فاعلية الضوابط الداخلية الرقابية، وكانت فاعلية اختبار الامتثال لقوانين مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال بحاجة إلى التحسين في العديد من الحالات، وأشارت العديد من الاجابات إلى أن أعضاء مجلس الإدارة لم يتم إبلاغهم أو إخطارهم بانتهاكات الرقابة الداخلية بالمصرف، ولذلك فيجب أن يخصص التدقيق الداخلي اهتماماً وثيقاً لجميع هذه العوامل السابقة.
- يجب ان يتناول التقرير السنوي وبشكل مفصل فاعلية ممارسات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وعلى نطاق واسع.
- يشمل الإفصاح عن السياسات الائتمانية وتنفيذها امراً هاماً بالنسبة للأعمال المصرفية، إذ تشير النتائج إلى وجود جوانب عديدة بحاجة إلى التحسين والتطوير استناداً إلى التوجيهات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفيي بهذا الصدد.
- تشير النتائج إلى أن بعض المصارف لم توفر وسائل فعالة "للإبلاغ عن المخالفات" داخليا أو عدم وجود الحماية القانونية للأفراد الذين يقدمون تقارير بصفتهم "مُبلغين عن المخالفات".

الجزء الرابع - الشفافية والإفصاح

إن الشفافية والإفصاح عناصر أساسية لإطار عمل فعال للعمل بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنها توفر الأساس لاتخاذ قرارات مبنية على معرفة وافية من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة والمستثمرين المحتملين فيما يتعلق بتخصيص رأس المال ومعاملات المصارف ومراقبة الأداء المالي.

إن الافصاح الشامل والفوري على مستوى المصارف، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاستدامة أمر أساسي للغاية لتشغيل الأسواق بكفاءة ولحماية المستثمرين المحليين او المحتملين، [22] ويعد إعداد التقارير المصرفية أمراً بالغ الأهمية ويتطلب مسؤوليات رقابية واضحة واستراتيجية واهداف محددة، ويتطلب إدراج البيانات والمعلومات ذات الصلة، ويعمل الإفصاح ذو الجودة العالية على بناء المصداقية وتمكين المصرف من الاستجابة الفعالة للمخاطر المتزايدة.

ومن بين جميع الأسئلة لبطاقة الاداء العراقية الـ (21) سؤال الخاص بالجزء الرابع، حصل (19) سؤالاً أو ما نسبته (90.4%) على متوسط درجة (واحد أو أقل) من أصل درجتين أي ما نسبته (50%) من الدرجات الممكنة، ويشير هذا إلى عدم كفاية التقارير أو عدم اكتمالها أو ضعف الإفصاح عنها إلى الجمهور وإلى البنك المركزي العراقي في جميع المجالات. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف تصدر تقاريرها السنوية باللغتين العربية والإنجليزية، وبالتالي يمكن الوصول إليها من قبل العديد من المستثمرين وأصحاب المصلحة.

يعمل التقرير السنوي كوسيلة إفصاح رئيسية للمصرف، وبالتالي يجب أن يكون متاحاً للجمهور على الموقع الالكتروني للمصرف، إذ يجب أن يتضمن التقرير السنوي معلومات مفصلة وجديرة بالثقة ومحدثة حول المصرف.

ويشير تحليل النتائج إلى وجود مجالات تشتمل فرص كبيرة للتطوير، إذ يمكن للمصارف تحسين مجالس إدارتها وممارسات الحوكمة على النحو التالي، كما بينت النتائج وجود درجات ضعيفة في مجالات الأسئلة الآتية:

- التقارير لا توضح كيف يحدد المصرف الأهمية النسبية أو الأولوية للمعلومات التي يتعين تقديمها. وينبغي تقديم إيضاحات لأصحاب المصلحة واحتياجاتهم من المعلومات المادية.
- تفاصيل سياسات وعمليات إدارة المخاطر ليست شاملة وغالبا لا تشمل مناقشة الرغبة في تحمل المخاطر (درجة المخاطر المقبولة) والمخاطر المادية ولا سيما المخاطر البيئية والاجتماعية المتوقعة.

---

(22) Ashley Alder رئيس IOSCO والمدير التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة (SFC) في هونغ كونغ ، كما ورد في تقرير ، الطبعة الثانية ، حزيران 2022، (محاسبة الاستدامة).

- يتم تقديم تقارير قليلة حول كيفية قيام مجلس الإدارة بمراجعة مستوى الالتزام بمبادئ الاستدامة في المحلق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية لعام 2018.
- قدم عدد قليل من المصارف، ولا سيما المصارف التي لديها أهداف غير مالية، معلومات عن الاستراتيجيات أو نماذج الأعمال التجارية أو مؤشرات التقدم، وتظهر العديد من الاجابات أن المصارف عادة ما تعطي الحد الأدنى فقط ولا تقدم المزيد من البيانات ذات الصلة.
- لا تتضمن التقارير السنوية بيانات واضحة عن الالتزام بالمجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي أو بإرشادات وأنظمة البنك المركزي العراقي أو بمساءلة مجلس الإدارة عن إدارة المصرف، إذ إن مثل هذه البيانات تمنح الجمهور الثقة في المصرف وفي رقابته الداخلية.
- إن عمق المعلومات الذي يظهر عادةً في التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات مفقود في عدد من المواضع الرئيسية ومن هذه المعلومات على سبيل المثال لا الحصر، تفاصيل المؤهلات والخبرات لأعضاء مجلس الإدارة وإجمالي مكافآتهم، ومشاركتهم في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.
- الأمثلة الأخرى على عدم كفاية المعلومات الخاصة بعمليات ترشيح واختيار مجالس الإدارات وتعريف استقلاليتها، وسياسة المكافآت ومعايير الأداء للإدارة التنفيذية وعلاقات المستثمرين التي تسهل تفاصيل الاتصال في حالة الرغبة للتواصل مع المصرف.

الجزء الخامس- الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

نظراً لأهمية هذا الجانب فقد تم مناقشة التفاصيل الخاصة به في المحور السابع من هذا التقرير (انظر الصفحات 20 ولغاية 29)، وفضلاً عن ذلك، ولأن الإفصاح المتكامل عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة جديد نسبياً في العراق وهو موضوع الاهتمام العالمي المكثف حاليا، فيعد فرصة كبيرة لتطوير التقارير من المصارف العراقية للفترة قادمة.

الجزء السادس - دور المساهمين وأصحاب المصلحة

تم إعطاء خصوصية للمصارف الحكومية العراقية في الإجابة على ثلاثة أسئلة من هذا الجزء، كونها مملوكة بالكامل للحكومة (وزارة المالية).

وبشكل عام، أوضحت المصارف الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها لإقامة وإدامة العلاقات الجيدة مع المساهمين والمودعين والمقترضين، إذ يمكن للمساهمين الوصول إلى جهات اتصالات علاقات المستثمرين والمعلومات المقدمة على الموقع الالكتروني للمصرف ويتم تشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماع الهيئة العامة السنوي، ويتم حماية مصالح المودعين والمقترضين بشكل عام من خلال السياسات والإجراءات التي يفرضها البنك المركزي العراقي وآليات الشكاوى المتاحة.

ويشير تحليل النتائج إلى وجود مجالات تشتمل فرص كبيرة للتطوير، إذ يمكن للمصارف تحسين مجالس إدارتها وممارسات الحوكمة على النحو التالي، كما بينت النتائج وجود درجات ضعيفة في مجالات الأسئلة الآتية:

- للمساهمين حقوق اساسية منصوص عليها في قانون الشركات أو النظام الاساسي لكل مصرف، ويمكن إجراء تحسينات في توفير المعلومات الكاملة لقرارات الهيئة العامة وحول كيفية مشاركة المساهمين والتصويت، وعلى وجه الخصوص إتاحة الوقت على جدول أعمال الهيئة العامة وللمساهمين لطرح أسئلة على مجلس الإدارة ورؤساء اللجان.
- في الممارسات الجيدة قد توفر المصارف حقوقا إضافية للمساهمين تتجاوز الحقوق الأساسية، ويمكن ذكر حقوق إضافية في اتفاقية المساهمين أو قد تسمح باتصالات أوثق لهم مع مجلس الإدارة.
- يجوز للمساهمين انتخاب مرشحين لمجلس الإدارة ويفترض أن يتم الالتزام بهذا الحق. ومع ذلك، ولكي يتمكن المساهمون من الحكم والتصويت بشكل مناسب للمرشحين الجدد أو إعادة تعيين اعضاء المجلس، فيجب توفير معلومات كافية عن المرشحين. وتشير الإجابات إلى أن هذه المعلومات ليست شاملة لا في حالة التعيينات الجديدة ولا في حالة إعادة التعيين لهؤلاء الاعضاء.

10. ملخص نتائج جودة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي

في ضوء تحليل نتائج بطاقة الاداء تم تصنيف المصارف الى (4) فئات وكما موضح ادناه:

الشكل (18)

عدد المصارف – جودة ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)

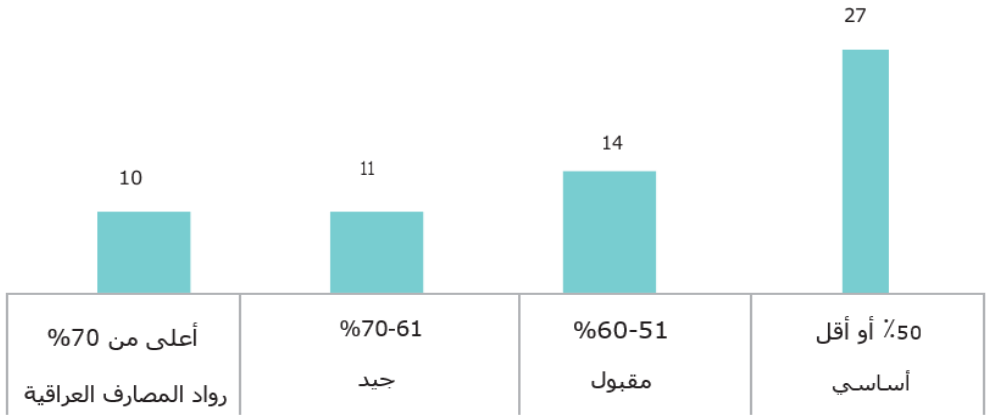

ويشير تحليل نتائج بطاقة الأداء العراقية (الشكل 18) إلى أن (10 من أصل 62) مصرف اي ما يشكل (16.1٪) يمكن اعتبارها من المصارف الرائدة في السوق العراقي فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، تم تحقيق درجة أداء (أعلى من 70٪) من حيث الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ويشير تحليل النتائج الى ان (9) مصارف من أصل الـ 10 الرائدة في السوق العراقي هي مصارف خاصة ومصرف واحد هو مصرف أجنبي، وان وجميع المصارف الـ 10 في هذه الفئة هي مصارف مدرجة في سوق الاوراق المالية،(8 منها مصارف تجارية و2 مصارف إسلامية).

وحققت المصارف العراقية الرائدة في السوق العراقي في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة نتيجة أعلى من (70%)، ورغم أنها سباقة عندما يتعلق الأمر بالسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، الا أنهم سيحتاجون أيضاً إلى مراجعة وتطوير ممارسات (ESG) الخاصة بهم، وذلك لان الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هي مجال سريع التطور، ويتمتع (11

من مجموع 62) مصرفاً بسياسات وممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية جيدة، حيث حققت هذه المصارف درجة تتراوح بين (61% الى 70%)، وان (10) منها هي مصارف خاصة.

تم تصنيف (14) من أصل (62) مصرفاً على أنها تتمتع بمستوى "مقبول" حيث حصلت على درجة بين (51٪ و60٪) في مجال تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية .

إن ممارسات الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لـ (27) مصرف من أصل (62) مصرفاً (اي ما يشكل 43.5٪ من جميع المصارف) في مستوى "أولي" يحقق درجة (50%) فأقل، تقع (6) مصارف من إجمالي (7) مصارف حكومية في الفئة "الأولية"، تشمل تلك المصارف في هذه المجموعة "الأولية" بعضاً من أكبر المصارف في القطاع المصرفي العراقي.

وتشير هذه النتائج إلى وجود فرصة كبيرة للتحسين، وهذه النتائج ليست غير عادية بالنسبة لبطاقة الأداء الاولى، حيث تعد أول مقياس مرجعي لاستراتيجيات وسياسات وممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

11. التوصيات

تتمثل التوصية الاساسية للبنك المركزي العراقي في أن تضع جميع المصارف العراقية خطة عمل مفصلة وشاملة لتسهيل اعتماد السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع التوقعات والممارسات العالمية. ويتم ذلك حتى تتمكن استراتيجيات المصارف وسياساتها وممارساتها من المساهمة في الاستدامة وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولهذه الغاية، من المهم أن يُظهر القطاع المصرفي العراقي ممارسات فعالة عندما يتعلق الأمر بتطوير وإعداد التقارير المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وأن يتم ترسيخ صورة القطاع المصرفي العراقي باعتباره قطاعاً سليماً ومرناً وموثوقاً ومستداماً.

وينبغي أن تشمل خطة العمل هذه مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية مع مؤشرات الأداء الرئيسية المعلنة وتوزيع المسؤوليات مع خطة عمل محددة للإنجاز، يمكن أن تشمل استعراض الوثائق والمستندات ذات الصلة، وزيادة المعارف والخبرات وأنشطة التدريب لموظفي المصارف بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة، وجمع وإدارة البيانات ذات الصلة بتأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على المخاطر المصرفية، والامتثال، والافصاح والشفافية، وتوفير الموارد، ومراقبة التقدم المحرز في خطة العمل.

قد تشمل العناصر الواردة في خطة عمل المصرف المجالات المشار إليها أدناه:

أ) إجراء مراجعة لتقرير بطاقة الأداء لإدراج عناصر خطة العمل المحتملة والتعرف على اوجه ومجالات الضعف التي تكون بحاجة للتحسين والتطوير.

ب) توعية المصارف وتدريبها بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك تقييمات الأهمية النسبية وأثرها المحتمل على الاستراتيجيات والسياسات والعمليات المصرفية وأفضل الممارسات، وينبغي أن يشمل هذا التدريب أعضاء ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ج) يجب على الإدارة التنفيذية للمصرف إجراء تحليل لتأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة لتحديد المخاطر والفرص المادية الراهنة التي تواجه كل مصرف على حدة، ومراجعة المخاطر المالية والفرص المتاحة للمصرف (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والسيولة) والمخاطر غير المالية (المخاطر التشغيلية والتجارية والاستراتيجية ومخاطر السمعة). وقد يندرج تحت هذا العنوان تحليل محفظة الائتمان، ومراجعة تأثر الزبائن بمخاطر المناخ، واختبار تحمل المحفظة الائتمانية للمخاطر المادية والانتقالية المتعلقة بالمناخ.

د) ينبغي أن تشمل الخطة مراجعة واختيار وتطبيق إطار مناسب للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومراجعة أدوات وتوجيهات الدعم المتاحة. وينبغي أن تحدد الخطة الاحتياجات العامة من الموارد من أجل تبني أنشطة تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ه) مراجعة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي من أجل إدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودراسة مؤشرات المنتجات والزبائن الحاليين والمستقبليين.

و) انشاء نظام إدارة بيئية واجتماعية مصرفي لإدارة التنفيذ الفعال للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات المصرفية وإعداد التقارير عنها، ويجب أن يشمل ذلك إدارة البيانات الخاصة بهذه الممارسات.

ز) إنشاء نظم إدارة مخاطر مصرفية لتضمين تحديد المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارتها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها، ويجب أن تشمل كل خطوة من خطوات نظام إدارة المخاطر تقييم المخاطر المادية الناجمة عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتأثيرها على الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والسمعة. وينبغي أن يتضمن بيان تقييم المخاطر أهدافا بشأن هذه الممارسات.

ح) إعداد والافصاح وتقديم التقارير إلى البنك المركزي العراقي بخصوص تنفيذ ومراحل انجاز خطة العمل الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ط) مراجعة وإصلاح وثائق حوكمة المصارف لإدراج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في هيكل إدارتها وسياساتها وممارساتها. وقد تشمل هذه المراجعة إعادة صياغة ميثاق مجلس الإدارة ومواثيق لجنة مجلس الإدارة لتتضمن توفر المهارات الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى اعضاء المجلس، واستراتيجيات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، والإشراف على المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، والفرص المتاحة، وإجراءات تنفيذ خطة العمل.

ي) يتوجب مراجعة عملية البحث عن اعضاء مجلس ادارة مستقلين وتعيينهم في مجلس الإدارة ممن يستوفون التعريفات الراهنة المقبولة عالمياً لمفهوم مدير "مستقل".

ك) مراجعة سياسات وممارسات وأنشطة الإقراض لدمج دراسة وإعداد التقارير عن جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهميتها النسبية.

ل) مراجعة وتعديل إعداد التقارير وممارسات إعداد التقارير لضمان عملية إعداد تقارير كاملة وموثوقة ودقيقة عن جميع المخاطر والفرص المالية وغير المالية الملموسة للمصارف. وتطور بعض المصارف نظاماً منفصلاً لإعداد التقارير عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة نظراً لتطلعاتها المستقبلية المتوسطة إلى طويلة الأجل، وحاجتها إلى مصادر مختلفة للمعلومات، فضلا عن حاجتها إلى اختيار مجموعة مخاطر مستدامة ليتم التبليغ عنها.

م) مراجعة وتحديث أفضل الممارسات الراهنة للسياسات والممارسات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، مثل توجيه مجلس الادارة، وتقييمات مجالس الإدارات واللجان، وإجراءات تعيين المجلس، وتضارب المصالح، ومعاملات الأطراف ذات الصلة.

12. الملاحق

ملحق أ- مبادئ معايير الاستدامة

ت	المبادئ	النص
1	انشطة الاعمال: إدارة المخاطر المصرفية والبيئية	دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرار المتعلق بأنشطة المؤسسة لتجنب أو تقليل أو تعويض الاثار السلبية.
2	العمليات التجارية: البيئة والبصمة الاجتماعية	تفادي أو تقليل أو تعويض الاثار السلبية لعمليات المؤسسة التجارية على المجتمعات المحلية والبيئية التي تعمل فيها وحيثما امكن تعزيز الاثار الايجابية.
3	حقوق الانسان	احترام حقوق الانسان في العمليات والانشطة التجارية للمؤسسة.
4	التمكين الاقتصادي للمرأة	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ثقافة مكان العمل شاملة الجنسين الذكر والانثى في العمليات التجارية للمؤسسة والعمل على البحث عن المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً للمرأة من خلال الانشطة التجارية.
5	الشمول المالي	السعي لتقديم الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي تعتبر تقليدية والتي تملك وصول محدود او لا تستطيع الوصول للقطاع المالي الرسمي
6	الحوكمة	تطبيق ممارسات حوكمة قوية وبشفافية في المؤسسات.
7	بناء القدرات	تطوير المؤسسات الفردية والقطاعية اللازمة لتحديد إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والفرص المرتبطة بالأنشطة والعمليات التجارية.
8	الشراكات التعاونية	التعاون مع القطاعات كافة والاستفادة من الشراكات الدولية لتسريع التقدم الجماعي وتحسين القطاع كوحدة واحدة من أجل ضمان توافق رؤية المؤسسة مع المعايير الدولية ومتطلبات التنمية المحلية.
9	التقارير	استعراض ومراجعة التقارير بانتظام حول مسار التقدم لمقابلة هذه المبادئ على مستوى المؤسسة الفردية والقطاعية.

محلق ب- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف 2018، صفحة 9

4.2 شروط استقلالية عضو مجلس الإدارة

4.2.1 أن لا يكون شريكا أو موظفا لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.) **:**الزامي)

4.2.2 ان لا يكون محاميا او مستشاراً قانونياً للمصرف او مدققا لحسابات المصرف(الزامي)

4.2.3 ان لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلسها أو مالكها أو مساهما رئيساً فيها على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأس مال المصرف، وألا يكون ضامنا لائتمان من المصرف تزيد قيمته على النسبة ذاتها (الزامي)

4.2.4 ان لا يكون عضوا في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلا لشخص اعتباري في بعضها الاخر (الزامي).

4.2.5 أن لا يكون ادارياً او موظفاً لدى مصرف او مديرا مفوضا لدى مصرف اخر (الزامي)

4.2.6 ان لا يكون موظفاً في المصرف او احد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاثة السابقة.

4.2.7 الا ان تكون له أي صلة قرابة باي من أعضاء المجلس او الإدارة التنفيذية او أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.

4.2.8 ان لا يكون مساهماً رئيسا في المصرف او من يمثله.

4.2.9 ان لا يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر (تشتمل على ملكية افراد العائلة المساهمين اواطراف ذات العلاقة) أكثر من 5% من أسهم أي شركة من أي نوع.

محلق ج- أسئلة بطاقة الأداء للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

رقم السؤال	السؤال
	الجزء الأول : الأطار العام لدليل الحوكمة المؤسسية والالتزام
Q1	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل جيد للحوكمة المؤسسية
Q2	هل يضمن مجلس الإدارة أن جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض على دراية تامة بمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q3	هل هناك بيان يوضح مسؤولية مجلس الإدارة عن تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة
Q4	هل يميز بوضوح دليل الحوكمة أو القيم الجوهرية للمصرف دور مجلس الإدارة عن دور الإدارة التنفيذية والمساهمين
Q5	هل أصدر مجلس الإدارة بياناً مكتوباً عن "القيم الجوهرية" للمصرف يوضح فيه خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عن جميع أنشطة المصرف، بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني
Q6	هل تعزز إستراتيجية المصرف وأنشطته الاستدامة طويلة الأجل للمصرف
	الجزء الثاني : مجلس الإدارة
Q1	هل يتكون مجلس الإدارة وفقاً للمواد والأحكام الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q2	هل مجلس الإدارة مستقل بما فيه الكفاية ومتنوع في تكوينه
Q3	هل تم تحديد جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتلبية المتطلبات الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q4	هل اعتمد مجلس الإدارة وطبق مبادئ توجيهية واضحة تحد من عدد مناصب مجلس الإدارة التي يجوز لكل عضو شغلها في وقت واحد
Q5	هل تميز وثائق المصرف بين دور مجلس الإدارة وبين الإدارة التنفيذية بما يتماشى مع متطلبات ومواد دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي
Q6	هل قام مجلس الإدارة بنشر الرؤية، الرسالة، والاستراتيجية والأهداف
Q7	هل تشير المستندات المصرفية إلى دور مجلس الإدارة في المصادقة على استراتيجية مستدامة طويلة الاجل ومتابعة تنفيذها.
Q8	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل لإدارة المخاطر يقوم بمراقبته ، بما في ذلك بيان مدى الرغبة في المخاطرة بالنسبة للمصرف والأشخاص المسؤولين عن إدارة المخاطر والإبلاغ عنها

Q9	هل هناك دليل على الإجراءات الإيجابية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمعرفة أن القيم المبدئة مضمنة في أنشطة المصرف
Q10	هل يعترف مجلس الإدارة بمسؤوليته عن سمعة المصرف ومراقبته والامتثال لجميع القوانين واللوائح والإرشادات والسياسات الداخلية ذات الصلة
Q11	هل يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالممارسات الدولية في جميع أنشطة المصرف وعملياته
Q12	هل لدى مجلس الإدارة خطة احلال مطبقة لكبار مديري المصرف وللمجلس نفسه واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q13	هل تخضع جميع لجان مجلس الإدارة لميثاق / اختصاصات مكتوبة ، وتكشف عن صلاحياتها ، وسلطتها ، وواجباتها ، وتكوينها ، وقيادتها ، وعمليات عملها وعلاقتها بالمجلس
Q14	هل يمتلك المصرف ما لا يقل عن أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة ، تتألف فقط من أعضاء مجلس الإدارة ولكل لجنة يحكمها ميثاق / اختصاصات مكتوبة تكشف عن صلاحياتها وسلطتها وواجباتها وتكوينها وقيادتها وعملياتها العملية.
Q15	هل تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين فقط ، ولديهم معرفة في الامور المالية ويقودهم خبير مالي
Q16	هل يشمل تفويض لجنة التدقيق جميع عناصر الواجبات و المسؤوليات المنصوص عليها في المادة (12) الفقرة (3,3) جميع نقاطها
Q17	هل تقدم لجنة الترشيح والمكافآت توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن بسياسة المكافآت والحوافز، والتي تتماشى مع تحقيق أهداف المصرف على المدى الطويل ، وتشرف على تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية
Q18	هل يدعم مجلس الإدارة في أنشطته امين سر مؤهل قانونياً ومهنياً كامين سر المجلس
Q19	هل يقوم امين السر المجلس بتقديم المعلومات لاعضاء مجلس الإدارة الجدد والتاكد من جودة المعلومات المقدمة للمجلس
Q20	هل أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض (المدير التنفيذي) منفصلة ويعمل على تنفيذها شخصان
Q21	هل يضمن مجلس الإدارة أن الإدارة التنفيذية تتابع بشكل يومي الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل يومي.
Q22	هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم لنفسه سنوياً على الأقل والذي يؤدي إلى خطة عمل للتحسين ، بما في ذلك خطط تدريب وتطوير أعضاء مجلس الإدارة
Q23	هل تجتمع هيئة الرقابة الشرعية مع قسم التدقيق الشرعي والمدقق الخارجي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة
Q24	هل تم مراجعة العمليات والأنشطة، وتقديم الرأي للمدير المفوض في العقود والمعاملات التي يقوم بها المصرف

Q25	هل تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالمهام والإدوار التي تقع على عاتقها
Q26	هل يلتزم المصرف بمبادئ الشرعية الإسلامية واحكامها، وتصادق على ذلك هيئة الرقابة الشرعية
Q27	هل يتوفر لدى هيئة الرقابة الشرعية أمين سر مؤهل وفق دليل الحوكمة
Q28	هل يتلائم اعضاء هيئة الرقابة الشرعية مع متطلبات دليل الحوكمة
Q29	هل تتوفر شروط الاستقلالية في اعضاء هيئة الرقابة الشرعية
Q30	هل تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بمراجعة منتجات وخدمات الشريعة وتطبيق المراجعة الشرعية وفقاً للإرشادات

الجزء الثالث : بيئة الرقابة	
Q1	هل اعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات رسمية مكتوبة لإدارة تضارب المصالح ، بما في ذلك المطالبة بالإفصاح كتابة عن مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
Q2	هل اعتمد مجلس الإدارة سياسة وإجراءات لمعاملات الأطراف ذو الصلة بما في ذلك قواعد محددة للكشف عن الأطراف ذو الصلة ومراجعتها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q3	هل وضع مجلس الإدارة مدونة قواعد السلوك الوظيفي المطبقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والتي تتضمن سياسات تتطلب سرية المعلومات والتي تُظهر سلوكيات مقبولة وغير مقبولة
Q4	هل أنشأ مجلس الإدارة وظيفة تدقيق داخلي تتمتع بالموارد الكافية والمناسبة والتي تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق
Q5	"هل لدى وظيفة التدقيق الداخلي خطة سنوية معتمدة من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
Q6	هل تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي اختبار فاعلية الضوابط الداخلية ، بما في ذلك التحقق من الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
Q7	هل يعين المساهمون أو مجلس الإدارة المدقق الخارجي من خلال عملية رسمية وشفافة بناء على توصية لجنة التدقيق
Q8	"هل تشرف لجنة التدقيق على المدقق الخارجي وتضمن استقلاله وتضمن تنفيذ توصياته
Q9	هل وضع مجلس الإدارة إطاراً لإدارة المخاطر للمصرف يتضمن بياناً حول الرغبة في المخاطرة وثلاثة خطوط لهيكل الدفاع
Q10	هل تتضمن عملية إدارة المصرف للمخاطر تحديد المخاطر الرئيسية والمخاطر المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة

Q11	هل يقوم المجلس بالتحقيق والتصرف في انتهاكات مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية
Q12	هل لدى مجلس الإدارة دوراً في اختبارات الضغط
Q13	هل تقوم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة السياسة الائتمانية للمصرف والإشراف على تنفيذها وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية
Q14	هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة سنوية لفاعلية ممارسات إدارة المخاطر في المصرف وأنظمة الرقابة الداخلية ويبلغ المساهمين بذلك
Q15	هل يتخذ المجلس خطوات لضمان أن البيانات المالية تعكس الأداء الفعلي للمصرف
Q16	هل لدى المصرف إدارة مستقلة للامتثال ، تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ، والتي تصدر سياسات وإجراءات لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات
Q17	هل تمتلك الإدارة التنفيذية (لجنة ائتمان ولجنة استثمار ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وتجتمع بانتظام وترفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أنشطتها
Q18	هل لدى المصرف سياسات وإجراءات مطبقة حول عملية الإبلاغ عن المخالفات او حالات الفساد المالي والإداري، بما في ذلك الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات

الجزء الرابع : الإفصاح والشفافية	
Q1	"هل لدى مجلس الإدارة والمصرف سياسات وإجراءات لضمان الإفصاح المتوازن في الوقت المناسب لجميع المعلومات المادية المالية وغير المالية كما هو مطلوب بموجب جميع القوانين والتعليمات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي؟
Q2	هل يمتلك المصرف إجراءات واضحة لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات
Q3	هل يقدم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً وتقريراً للحوكمة وتقارير ربع سنوية
Q4	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن الهيكل التنظيمي للمصرف، بما في ذلك لجان مجلس الإدارة وتقريراً عن مسؤولياتهم ومهامهم المنجزة في العام الماضي
Q5	هل يفصح التقرير السنوي أكثر من الحد الأدنى المطلوب في دليل حوكمة للمصارف
Q6	"هل التقرير السنوي منشور باللغتين العربية والانكليزية ومتاح على الموقع الالكتروني للصرف
Q7	هل يتضمن التقرير السنوي بياناً واضحاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتطوير البيانات المالية والتقيد بأحدث معايير التقارير المالية الدولية
Q8	هل يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، وفق الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي

Q9	هل يتضمن التقرير السنوي بياناً واضحاً بالالتزام بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي
Q10	هل يحتوي التقرير السنوي أو الموقع الإلكتروني للمصرف على قسم منفصل لحوكمة المصرف يتضمن الاعتراف بمسؤولية مجلس الإدارة عن حوكمة المصرف
Q11	هل يتضمن التقرير السنوي جميع التفاصيل الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وكما محدد في المادة (23) الفقرة (6,5 و 6,7)
Q12	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات حول إدارة المخاطر بما في ذلك هيكلها وعملياتها والتطورات بما في ذلك بيان درجة المخاطر المقبولة والمخاطر التي يمكن تحملها بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية
Q13	هل يستعرض مجلس الإدارة بانتظام ويبلغ عن التقدم المحرز في تلبية مبادئ الاستدامة
Q14	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن أهداف المصرف وإجراءاته وأهدافه لخفض انبعاثات الكربون
Q15	"هل يوفر الموقع الالكتروني للمصرف معلومات حالية حول البيانات المالية ، تقرير سنوي قابل للتنزيل ، مواد مختصرة مقدمة للمحللين ومحاضر اجتماع الهيئة العامة
Q16	هل يوفر الموقع الالكتروني للمصرف نسخاً قابلة للتحميل من ميثاق مجلس الإدارة والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة ؛ مدونة قواعد السلوك؛ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ؛ سياسة تضارب المصالح
Q17	"هل يضمن رئيس مجلس الإدارة أن البنك المركزي العراقي على اطلاع مستمر بالأمور المهمة والجوهرية (الإيجابية والسلبية)
Q18	هل هناك بيان يوضح مسؤولية مجلس الإدارة عن تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة
Q19	هل يميز بوضوح دليل الحوكمة أو القيم الجوهرية للمصرف دور مجلس الإدارة عن دور الإدارة التنفيذية والمساهمين؟
Q20	هل أصدر مجلس الإدارة بياناً مكتوباً عن "القيم الجوهرية" للمصرف يوضح فيه خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عن جميع أنشطة المصرف، بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني
Q21	هل تعزز إستراتيجية المصرف وأنشطته الاستدامة طويلة الأجل للمصرف

الجزء الخامس: الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية	
Q1	"هل لدى المصرف سياسة تتناول العناصر البيئية والاجتماعية يتم الإفصاح عنها للجمهور ويتم الالتزام بها
Q2	هل تتطلب السياسة البيئية والاجتماعية للمصرف مراعاة رفاهية الزبون وتتطلب التفاعل فروع المصرف
Q3	هل يقوم المصرف بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية في سياسات الإقراض وأنشطة المصرف
Q4	هل يبذل المصرف جهود لتشجيع النساء في مكان العمل ولديه سياسات وإجراءات لاحترام حقوق الانسان في جميع أنشطة المصرف
Q5	هل لدى المصرف آلية لتنظيم وضمان رفع الشكاوى من الأطراف الخارجية والموظفين (القضايا القانونية والأخلاقية والسلامة)
Q6	هل يقدم المصرف منتجات وخدمات مصممة خصيصاً للنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Q7	هل يقدم المصرف خدمات مالية والدعم لافراد المجتمع في ظل الوصول المحدود إلى القطاع المالي
Q8	"هل يمتلك المصرف موظف أو شخص مؤهل ذو خبرة في القضايا البيئية والاجتماعية ومتاحة للمساهمة في المجالات التي يقترض بها
Q9	"هل تنظر الإدارة في تأثير تغير المناخ على البيئة في ممارساتها لإدارة المخاطر والإقراض
Q10	"هل المصرف عضو في شبكة محلية او دولية تروج للانشطة البيئية والاجتماعية
Q11	"هل يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصالح المودعين والمساهمين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به

الجزء السادس: دور أصحاب المصلحة والمساهمين	
Q1	"ما هي الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة لتحديد المساهمين الرئيسيين وفهم رغباتهم والتأكد من التواصل مع المساهمين وإدراج احتياجاتهم في قراراته
Q2	هل يضمن مجلس الإدارة أن المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل
Q3	هل يحق للمساهمين المشاركة والتصويت على تعديلات في النظام المبدئى للمصرف وكذلك تفويض أسهم إضافية أو بيع أو نقل جميع الأصول بشكل جوهري؟
Q4	هل يقدم المصرف للمساهمين حقوقا إضافية ، إضافة إلى الحقوق المبدئية المتوقعة وذلك لحماية المساهمين؟
Q5	هل يضمن المجلس أن جميع المراسلات المتعلقة باجتماع الهيئة العامة تشجع المساهمين على المشاركة والتصويت في قرارات اجتماع الهيئة العامة
Q6	هل يصدر المصرف إخطاره بشأن الهيئة العامة العادية والأوراق والقرارات ذات الصلة التي سيتم تحديدها قبل 30 يوماً على الأقل من تاريخ الاجتماع
Q7	هل يسمح المصرف للمساهمين بالتصويت شخصياً أو غيابياً من خلال عمليات التصويت الإلكترونية الآمنة
Q8	هل تبنى مجلس الإدارة ونشر إجراءات ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد
Q9	هل يقدم مجلس الإدارة معلومات كافية للمساهمين لتمكينهم من اتخاذ قرارهم بانتخاب عضو مجلس الإدارة
Q10	هل يسمح المصرف للمساهم الصغير بانتخاب عضو واحد في مجلس الإدارة بناءً على الية التصويت التراكمي
Q11	هل يضمن مجلس الإدارة أن المساهمين واحتياجاتهم ضمن الاعتبارات المهمة في استراتيجية المصرف
Q12	"هل يلتزم المصرف بضوابط وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالسياسات والإجراءات اللازمة لحماية المودعين والمقترضين

الملحق د: قائمة المصارف المشاركة في التطبيق الفعلي الأول

No	Name	الأسم
1	Abu Dhabi Islamic Bank	مصرف أبو ظبي الإسلامي
2	Agricultural Bank	المصرف الزراعي التعاوني
3	Al - Rajeh Islamic Bank	مصرف الراجح الإسلامي
4	Al Attaa Islamic Bank	مصرف العطاء الإسلامي
5	Al Baraka Turk Bank	مصرف البركة التركي
6	Al- Huda Bank	مصرف الهدى
7	Al Mustashar Islamic Bank	مصرف المستشار الإسلامي
8	Al Qabith Islamic Bank	مصرف القابض الإسلامي
9	Al Qurtas Islamic Bank	مصرف القرطاس الإسلامي
10	Al Taif Islamic Bank	مصرف الطيف الإسلامي
11	Al-Anssari Islamic Bank	مصرف الانصاري الإسلامي
12	Alarabiya Islamic Bank	مصرف العربية الإسلامي
13	Al-Janoob Islamic Bank	مصرف الجنوب الإسلامي
14	Al-Mansour Bank	مصرف المنصور
15	Al-Mashreq Al-Arabi Islamic bank	مصرف المشرق العربي الإسلامي
16	Al-Nahrain Islamic Bank	مصرف النهرين الإسلامي
17	Alnnasik Islamic bank	مصرف الناسك الإسلامي
18	AL-Rasheed Bank	مصرف الرشيد
19	Alwifaq Islamic Bank	مصرف الوفاق الإسلامي
20	Ameen Al Iraq Islamic Bank	مصرف امين العراق الإسلامي
21	Ashur International Bank for Invest-ment	مصرف اشور الدولي للاستثمار
22	Asia Iraq Islamic bank	مصرف اسيا العراق الإسلامي
23	Babylon bank	مصرف بابل
24	Bank of Baghdad	مصرف بغداد
25	Beirut bank and Arabic Center	بنك بيروت والبلاد العربية
26	Byblos bank	بنك بيبلوس اللبناني
27	Cihan Bank Islamic	مصرف جيهان الإسلامي
28	Commercial Bank	مصرف التجاري العراقي
29	Credit Bank of Iraq	مصرف الائتمان العراقي
30	Economy Bank for Investment & Finance	مصرف الأقتصاد للأستثمار والتمويل

No	Name	الأسم
31	Elaf Islamic Bank	مصرف إيلاف الإسلامي
32	Erbil Bank	مصرف اربيل
33	First Iraq Islamic Bank	مصرف العراق الأول الإسلامي
34	Gulf Commercial Bank	مصرف الخليج التجاري
35	Industrial Bank	المصرف الصناعي
36	International Development Bank	مصرف التنمية الدولي
37	International Islamic Bank	مصرف الدولي الإسلامي
38	Investment Bank of Iraq	مصرف الاستثمار العراقي
39	Iraq Noor Islamic Bank	مصرف نور العراق الإسلامي
40	Iraq Trans Bank	مصرف عبر العراق
41	Iraqi Islamic Bank	المصرف العراقي الإسلامي
42	Iraqi Middle East Investment Bank	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
43	Kurdistan International Islamic	مصرف كوردستان الدولي
44	MEAB BANK S.A.L	بنك مياب اللبناني
45	Mosul Bank for Development & Investment	مصرف الموصل للتنمية والأستثمار
46	National Bank of Iraq	المصرف الأهلي العراقي
47	National Islamic Bank	المصرف الوطني الإسلامي
48	North Bank for Finance and Investment	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
49	Rafidain Bank	مصرف الرافدين
50	Real estate bank	المصرف العقاري
51	Region Trade Bank	مصرف الإقليم التجاري
52	Standard Chartered	مصرف ستاندرد تشارترد
53	Sumer Commercial Bank	مصرف سومر التجاري
54	T.CZIRAAT Bank ASI A.S	مصرف الزراعي التركي
55	Trade Bank of Iraq	المصرف العراقي للتجارة
56	Trust Islamic Bank	مصرف الثقة الإسلامي
57	.Turkey Is Bankas1 A.S	بنك آيش التركي
58	United Bank	مصرف الاتحاد
59	United Bank for Investment	مصرف المتحد للاستثمار
60	Vakif Bank	مصرف وقفلر التركي
61	World Islamic bank	مصرف العالم الإسلامي
62	Zain Iraq Islamic Bank	مصرف زين العراق الإسلامي

الملحق هـ: قائمة الاختصارات

Acronym	Meaning
AGM	Annual General Meeting
AR	Annual Report
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision
BIS	Bank for International Settlements
CBI	Central Bank of Iraq
ECB	European Central Bank
ESG	Environmental, Social and Governance[2]
ESMS	Environmental and Social Management System
ESRM	Environmental and Social Risk Management
EU	European Union
FSB	Financial Stability Board
GFC	Global Financial Crisis
GRI	Global Reporting Initiative
ICGN	International Corporate Governance Network
IFC	International Finance Corporation
IFRS	International Financial Reporting Standards
IIRC	International Integrated Reporting Council
iNEDs	Independent Non-executive Directors
IOSCO	International Organization of Securities Commissions
ISA	International Standards of Auditing
ISSB	International Sustainability Standards Board
ISX	Iraq Stock Exchange
OECD	Organization of Economic Co-operation and Development
ROA	Return on Assets
ROE	Return on Equity
RPT	Related Party Transactions
SASB	Sustainable Accounting Standards Board
SBFN	Sustainable Banking and Finance Network
SSE	Sustainable Stock Exchanges Initiative
TCFD	Task Force on Climate-related Disclosures
UN PRI	United Nations Principles for Responsible Investment